وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار .ايليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر تعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي

دراسة حالة-الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم تسيير ،تخصص :إدارة أعمال

اعداد الطالبين:

- أباحمو محمد
- مصباحي الهاشمي

نوقشت علنا أمام الجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبد الله عباس		المركز الجامعي ايليزي	رئيسا
ميدون إلياس		المركز الجامعي ايليزي	مشرفا
مرخوفي مولود		المركز الجامعي ايليزي	عضو مناقشا

السنة الجامعية :2025/2024

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي المقاوم الشيخ امود بن مختار. ايليزي (الجزائر)

معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

أثر تعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي

دراسة حالة-الجزائر

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في علوم تسيير ،تخصص :إدارة أعمال

اعداد الطالبين:

- أباحمو محمد
- مصباحي الهاشمي

نوقشت علنا أمام الجنة المكونة من:

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	المؤسسة الجامعية	الصفة
عبد الله عباس		المركز الجامعي ايليزي	رئيسا
ميدون إلياس		المركز الجامعي ايليزي	مشرفا
مرخوفي مولود		المركز الجامعي ايليزي	عضو مناقشا

السنة الجامعية :2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

الاهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات وبفضله تتنزل الخيرات والبركات

وبتوفيقه تتحقق المقاصد والغايات.

الحمد لله الذي جعل لي في هذا اليوم نصيبا من فضله وعطائه وكل ل تعبي توفيق.ا منه بنجاحي

أهدي ثمرة نجاحي لمن أهدياني الحياة بنورهما و أنارا دربي سعيا منهما لبلوغي أعلى المناصب والدرجات

"أمي و أبي" كفاني فخرا أنني ابنكما

شكرا لكما حتى يبلغ الشكر منتهاه حفظكما الله وأدامكما تاجا على رأسي

ودمتم لي ذخرا

إلى من كانوا ومازالوا سندي و وسام عزتي

إلى من قضيت معهم أجمل أيام حياتي وعشت معهم أحلى ذكرياتي فكانوا اليوم أسعد الناس بنجاحي

"إخوتي"

إلى كل الأصدقاء والزملاء.

محمد أباحمو

الاهداء

الحمد لله و الصلاة و السلام على خير الأنام سيدنا محمد(ص) أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع " إلى الذين قال تعالى في حقهم " و قضى ربك ألا تعبدوا إلا إياه و بالوالدين إحسانا ..."

إلى من سهر على تعليمي و رعايتي إلى روح أبي رحمه الله إلى نبع الحنان " أمي " الغالية ,كما أهديه إلى أخو اتي اللو اتي وقفنا إلى جانبي في السراء و الضراء إلى زميلي في هذا العمل أباحمو محمد

و إلى جميع زملائي في التخصص و الأساتذة الكرام.

" ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمتا علي و على والدي و أن أعمل صالحا ترضاه"

مصباحي الهاشمي

الشكر

الحمدُ للهِ الذي يسرَلنا البداياتِ وبلغَ بنا النهاياتَ.

الحمدُ للهِ الذي ما تَمَّ جهدٌ ولا خُتِمَ سَعْيٌ إلا بفضله.

الحمدُ للهِ الذي مَنَّ علينا بإتمامِ هذا العملِ.

الحمدُ للهِ قولا وفعلا وشكرا ورضا.

وصلى اللهُ وسلمَ على سيدنا محمدٍ، وعلى آله وصحبه أجمعين.

نتقدمُ بخالصِ الشكرِوالعرفانِ إلى أهلِ الفضلِ الذين حملوا أقدسَ رسالةٍ

مَهَّدوا لنا طريقَ العلمِ والمعرفةِ، إلى أساتذتنا الكرامِ في قسمِ

العلومِ الاقتصاديةِ الذين منحونا من معارفهم وعلومهم.

ونخصُّ بالذكرِ الأستاذَ الدكتور"ميدون إلياس" لإشرافه على هذا العمل وعلى

توجيهاته السديدة ونصائحه القيمة من أجل إتمامنا لهذا

فلهُ منا كلُّ التقديرِوالاحترام

كما نتوجه بأسمى عبارات الشكروالإمتنان إلى أعضاء لجنة المناقشة

على قبولهم مناقشة هذا العمل والسهر من أجل تصويبه و إثرائه

بآرائهم و أفكارهم

إلى كل من ساعدنا من قريب أو من بعيد على إنجاز هذا العمل

شكرا لكم جميعا

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
اهداء	**I**
اهداء	**II**
شكروالعرفان	**III**
فهرس المحتويات	**IV**
فهرس الجداول	**VII**
فهرس الاشكال	**VIII**
قائمة الرموزوالمختصرات	**IX**
قائمة الملاحق	**X**
مقدمة	**أ-د**
الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة	
تمهيد	**02**
المبحث الأول: أدبيات نظرية لمتغيرات الدراسة	**03**
المطلب الأول: أدبيات نظريةالدفع الإلكتروني	**03**
أولا: نشأة ومفهوم الدفع الإلكتروني	**03**
ثانيا: خصائص ومميزات الدفع الإلكتروني	**06**
ثالثا: أنواع و وسائل الدفع الإلكتروني	**06**
المطلب الثاني: أدبيات نظرية حول التهرب الضريبي	**09**
أولا: تعريف وأسباب التهرب الضريبي	**09**
ثانيا: طرق وأشكال التهرب الضريبي	**11**
المبحث الثاني: دورتعميم آليات الدفع الإلكتروني في مكافحة التهرب الضريبي	**15**
المطلب الأول: آليات الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشفافية المالية	**15**
المطلب الثاني: **التحديات التشريعية والتقنية وكيفية معالجتها**	**17**
أولا: التحديات التشريعية والتقنية	**17**

ثانيا: كيفية معالجتها	19
المبحث الثالث: عرض منهجي للدراسات السابقة	21
المطلب الأول: عرض الدراسات العربية	21
المطلب الثاني :عرض الدراسات الأجنبية	26
المبحث الرابع : مناقشة وتحليل الدراسات السابقة	27
خلاصة الفصل	33
الفصل الثاني:الجزء التطبيقي	
تمهيد	35
المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.	36
المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة	36
المطلب الثاني : الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة	38
المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبارنموذج الدراسة	42
المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة	42
المبحث الثالث : نتائج الدراسة ومناقشتها	53
خلاصة الفصل	57
الخاتمة	59
الملاحق	61
الملخص	67

قائمة الجداول:

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الجدول المقارن لدراسات السابقة	27
02	عينة الدراسة	37
03	ترميز مقياس ليكارت الخماسي	38
04	تصنيف الاستبيانات	39
05	فقرات الاستبيان ومصادرها	40
06	نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان	41
07	مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت مع تقييمها	42
08	توزيع افراد العينة حسب الجنس	43
09	توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية	44
10	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	45
11	توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفية	46
12	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	47
13	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير التكنولوجي	49
14	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير البشري	50
15	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير المالي	51
16	المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول التهرب الضريبي	52
17	معامل الارتباط المتعدد، معامل التحديد، معامل التحديد المعدل	54
18	جدول تحليل التباين (ANOVA)	54
19	تقدير معاملات النموذج واختبارها	55

قائمة الاشكال:

الرقم	قائمة الاشكال	الصفحة
01	نموذج أهم 3 معالم أساسية عن تطور الدفع الإلكتروني في الجز ائر	5
02	نموذج مخطط أنواع وسائل الدفع الإلكتروني	7
03	نموذج أشكال التهرب الضريبي	13
04	توزيع افراد العينة حسب الجنس	43
05	توزيع افراد العينة حسب السن	44
06	توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي	45
07	توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفي	47
08	توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة	48

قائمة الرموزوالمختصرات:

الاختصار /الرمز	الدلالة بالغة العربية
QR	رمز الاستجابة السريعة
APIs	واجهة برمجة التطبيقات
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
USDT	عملة مشفرة مرتبطة بالدولار الأمريكي
2FA	التحقق الثنائي
AI	الذكاء الإصطناعي

قائمة الملاحق:

اسم الملحق	الصفحة
الإستبيان	61
Statistiques de fiabilité	62
Statistiques de fiabilité	62
Statistiques de fiabilité	62
الجنس	63
العمر	63
المؤهل.العلمي	63
الولاية	63
الرتبة.الوظيفية	64
الخبرة.المهنية	63
Statistiques descriptives	64
Statistiques descriptives	64
Statistiques descriptives	64
Statistiques descriptives	65
Statistiques descriptives	65
Récapitulatif des modèlesb	65
ANOVAa	65
Coefficientsa	65

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على العلاقة بين تعميم الدفع الإلكتروني والحد من التهرب الضريبي، في ظل التطورات المتسارعة التي يشهدها العالم في مجال الرقمنة والتحول نحو الاقتصاد غير النقدي. فقد أصبح من الضروري اعتماد أدوات حديثة لتعزيز الشفافية ومكافحة الممارسات الضريبية غير المشروعة، خاصة مع توسع النشاط الاقتصادي وتزايد التحديات أمام الإدارة الجبائية.

انطلقت الدراسة من إشكالية رئيسية مفادها: إلى أي مدى يساهم تعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي؟ وللإجابة على هذا التساؤل، تم اعتماد منهج إستكشافي، و منهجية دراسة حالة إ وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بالإعتماد على

أداة البحث : الإستبانة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من موظفي مديرية الضرائب ، وتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spssv27

توصلت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني يساهم بشكل ملموس في تقليص فرص التهرب الضريبي، بفضل إمكانية تتبع العمليات المالية، وتوفير بيانات آنية ودقيقة تساعد الإدارة الجبائية في الكشف عن الفوارق بين التصريحات الجبائية والنشاط الحقيقي للمكلفين بالضريبة. كما أظهرت النتائج أن نجاح هذه السياسة يتوقف على مدى جاهزية البنية التحتية الرقمية، ومدى وعي الفاعلين الاقتصاديين بأهمية الانتقال نحو المعاملات غير النقدية.

وفي الختام، أوصت الدراسة بضرورة الإسراع في رقمنة المنظومة الجبائية، وتوسيع نطاق استعمال وسائل الدفع الإلكتروني، إلى جانب سنّ قوانين وتشريعات تفرض التعامل الإلكتروني في القطاعات الأكثر عرضة للتهرب، وذلك في إطار إصلاح شامل يهدف إلى تحقيق العدالة الجبائية والرفع من الموارد المالية للدولة.

الكلمات المفتاحية: اتعميم الدفع الإلكتروني، التهرب الضريبي ، إيليزي و جانت

This study aims to shed light on the relationship between the generalization of electronic payment and reducing tax evasion, in the light of the rapid developments the world is witnessing in the field of digitization and the shift towards a cashless economy. It has become necessary to adopt modern tools to enhance transparency and combat illegal tax practices, especially with the expansion of economic activity and the increasing challenges facing tax administration. The study started from a main problem: To what extent does the generalization of electronic payment contribute to reducing tax evasion? To answer this question, an exploratory approach and a case study methodology were adopted by collecting data related to the study based on Research tool: The questionnaire, which was distributed to a sample of employees of the Tax Directorate, and the data was analyzed using the Statistical Package for the Social Sciences program spssv27 The study found that electronic payment contributes significantly to reducing opportunities for tax evasion, thanks to the possibility of tracking financial transactions and providing real-time and accurate data that helps the tax administration reveal the differences between tax declarations and the real activity of taxpayers. The results also showed that the success of this policy depends on the readiness of the digital infrastructure and the extent of economic actors' awareness of the importance of moving towards cashless transactions. In conclusion, the study recommended the necessity of accelerating the digitization of the tax system and expanding the scope of the use of electronic payment methods, in addition to enacting laws and legislation that impose electronic dealing in the sectors most vulnerable to evasion, within the framework of a comprehensive reform aimed at achieving tax justice and increasing the state's financial resources.

Keywords: -Electronic payment, -Tax evasion, -Towns : ILLIZI and DJANET, -Digital infrastructure.

المقدمة

تمهيد:

لقد أحدثت الموجة الرقمية العالمية، التي تجتاح العالم، تغييرًا جذريًا في أنماط المعاملات المالية، نقلة نوعية في الاقتصاد العالمي من الاعتماد على النقود الورقية فقط إلى وسائل الدفع الإلكترونية عبر البطاقات المصرفية والمحافظ الرقمية وتطبيقات الخدمات المصرفية عبر الإنترنت. ويشير الدفع الإلكتروني إلى قدرة الأفراد والكيانات على تنفيذ وتحويل الأموال عبر وسائل رقمية تضمن تتبعًا دقيقًا لكل حركة نقدية، مع حفظ جميع تفاصيلها في سجلات رقمية متاحة للتدقيق والتحليل؛ وبالتالي، يمكن إجراء تحليلات آلية. ويركز المسار السريع لاعتماد أنظمة الدفع الإلكتروني بشكل أساسي على الإدارة الضريبية، حيث أن آليات الرقابة المتقدمة هنا لن تتيح أي مجال للتهرب الضريبي من قبل دافعي الضرائب. ويُمكّن وجود سجل رقمي واضح للمعاملات الهيئات الضريبية من رصد أي تحركات مالية غريبة بسرعة، باستخدام أدوات البيانات الضخمة لرصد المخالفات ووقف التهرب الضريبي قبل وقوعه.

على المستوى الوطني، أطلقت الجزائر عدداً من المبادرات لتعميم الدفع الإلكتروني كركيزة أساسية لمحاربة التهرب الضريبي. فقد طورت الإدارة الضريبية منصات للإقرارات والدفع الإلكتروني، وأقرت استخدام بطاقات الدفع البنكي والمحافظ الرقمية في تسديد الواجبات الضريبية، مع ربط هذه الأنظمة بقاعدة بيانات مركزية تتيح تتبع الإيرادات الحكومية في الزمن الفعلي. وقد ساهم هذا المسار الرقمي في ارتفاع معدل الامتثال الضريبي وتراجع حالات التهرب، حيث أظهرت دراسات حديثة زيادة ملموسة في الإيرادات الضريبية انطلاقاً من تبني حلول الدفع الإلكتروني وتعزيز الشفافية في مسار تدفق الأموال .هذه الوسائل.

1) . إشكالية الدراسة:

في ضوء الدور المحوري الذي يلعبه الدفع الإلكتروني في تعزيز الشفافية وتتبع التدفقات المالية، تتبلور الإشكالية الرئيسة للبحث على النحو التالي:

إلى أي مدى يوثر تعميم وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي في الجزائر؟

. الأسئلة الفرعية:

تندرج ضمن الإشكالية سالفة الذكر الأسئلة الفرعية التالية:

1) ما هو واقع و إمكانية تعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر؟ (البعد التكنولوجي للإستبيان)

2) هل هناك إهتمام بتدريب و رسكلة الموظفين للحد من التهرب الضريبي؟ (البعد البشري للإستبيان)

3) ما هو حجم التصريح الضريبي قبل و بعد تعميم وسائل الدفع الإلكتروني ؟ (البعد المالي للإستبيان)

2) . الفرضيات :

من أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة وكذا الأسئلة الفرعية، نضع الفرضيات التالية:

- **الفرضية الأولى**: هناك إمكانية تعميم الدفع الإلكتروني في الجزائر.
- **الفرضية الثانية** :هناك تدريب و رسكلة للموظفين.

- **الفرضية الثالثة :** يوجد أثر إيجابي للتصريح الضريبي بعد تعميم وسائل الدفع الألكتروني

3) . أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق جملة من الأهداف، والمتمثلة أساسا في:

- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة في فعالية الدفع الإلكتروني كأداة لمكافحة التهرب الضريبي.
- ✓ تحديد أثر تعميم نظام الدفع الإلكتروني على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي وتحجيم الاقتصاد الخفي ؛
- ✓ التعرف على العوامل المؤثرة في فعالية الدفع الإلكتروني كأداة لمكافحة التهرب الضريبي ؛
- ✓ تقديم توصيات عملية للجهات المعنية لتعزيز استخدام الدفع الإلكتروني وتحسين السياسات الضريبية المرتبطة به.

4) . أهمية الدراسة:

و تكمن أهمية البحث في:

• تنبع أهمية الدراسة من حداثة الموضوع من جهة ، و من إرتباطه الوثيق بالإصلاحات الإقتصادية و الجبائية التي تعتمدها الدول من جهة أخرى

•الحاجة الماسة إلى مواجهة توسع الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي الذي يؤثر سلبًا على إيرادات الدولة وقدرتها على تمويل الخدمات العامة.

•تسليط الضوء على دور الدفع الإلكتروني في تعزيز الشفافية والرقابة على المعاملات المالية، مما يعزز العدالة الضريبية ويحد من التهرب.

•تحسين فهم الإدارة الضريبية للعوامل التي تؤثر على الالتزام الضريبي، وتساعد في تصميم استراتيجيات فعالة لمكافحة التهرب.

•تمثل الدراسة مرجعًا هامًا لصانعي القرار في تطوير التشريعات والسياسات التي تشجع على تعميم الدفع الإلكتروني وتذليل العقبات التقنية والتنظيمية

5) . دو افع اختيار الموضوع:

من بين الأسباب التي دفعتنا إلى اختيار هذا الموضوع ما يلي:

- ✓ تفاقم حجم الاقتصاد غير الرسمي والتهرب الضريبي في الدولة، مما يستدعي البحث عن حلول مبتكرة وفعالة ؛
- ✓ انتشار استخدام التكنولوجيا المالية والدفع الإلكتروني كأدوات حديثة يمكن توظيفها في تحسين تحصيل الضرائب ؛

- ✓ الحاجة إلى تقييم الأثر الفعلي لتعميم الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي، خاصة في ظل التحديات التقنية والاجتماعية المرتبطة به ؛
- ✓ ندرة الدراسات المتخصصة التي تربط بين الدفع الإلكتروني ومكافحة التهرب الضريبي في السياق المحلي أو الإقليمي، مما يفتح المجال لإثراء المعرفة وتقديم حلول عملية.

6). صعوبة الدراسة:

تواجه هذه الدراسة جملة من الصعوبات التي قد تؤثر على دقة النتائج و موضوعية التحليل. أولى هذه الصعوبات تتمثل في محدودية البيانات الدقيقة و الموثوقة المتعلقة بحجم التهرب الضريبي_نظرا لكون هذه الظاهرة تتم بشكل غير معلن و يصعب قياسها بشكل مباشر

كما تشكل عملية عزل أثر تعميم الدفع الألكتروني عن باقي العوامل المؤثرة تحديا حقيقيا،إذ تتذخل معه مجموعة من المتغيرات كالتشريعات الضريبية و فعالية أجهزة الرقابة ، و مدى إلتزام المكلفين .

وكذلك ندرة الدراسات السابقة المرتبطة مباشرة بموضوع البحث ، خاصة في السياق المحلي مما يحد من إمكانية المقارنة و إستخلاص الدروس.

كما أن التفاوت في إستخدام وسائل الدفع الإلكتروني بين مختلف القطاعات الإقتصادية و المناطق الجغرافية تصعب تعميم النتائج على مستوى الوطني .

ولا يمكن إغفال العوائق الإجتماعية و السلوكية التي تحد من إعتماد الدفع الإلكتروني بشكل شامل

7). المنهج وأدوات الدراسة:

من أجل تحقيق أهداف الدراسة تم الإعتماد على منهجين يتمثلان في:

- **المنهج الإستكشافي:** وذلك من خلال وصف متغيرات الدراسة في الجانب النظري، وهذا لأهم ما ورد في الكتب والمراجع العربية والبحوث العلمية والملتقيات والمقالات المتعلقة بمجال البحث.

منهجية دراسة حالة : وذلك من خلال جمع البيانات المتعلقة بالدراسة بالإعتماد على

أداة البحث : الإستبانة، حيث تم توزيعها على عينة مكونة من موظفي مديرية الضرائب ، وتم تحليل البيانات بإستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الإجتماعية spssv27

8). حدود الدراسة:

بهدف الالمام بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة فقد تم تحديد هذه الدراسة كما يلي:

- **الحدود المكانية:** شملت هذه الدراسة مديرية الضرائب لولاية إيليزي و جانت
- الحدود الزمنية : (2020-2025)

9) . **هيكل الدراسة:**

تم تقسيم الدراسة على النحو التالي:

مقدمة : تناولنا فيها نظرة شاملة على الموضوع من حيث الهدف و الاهمية وصعوبات الدراسة.

الفصل الأول: يشمل على أربع مباحث ويتمثل المبحث الاول في الادبيات النظرية للموضوع، والمبحث الثاني الذي يتمثل في دور تعميم آليات الدفع الإلكتروني في مكافحة التهرب الضريبي والمبحث الثالث في عرض الدراسات السابقة والمبحث الأخير تحليل ومناقشة المذكرات السابقة

الفصل الثاني : يشمل على الدراسة الميدانية

الفصل الأول

الإطار النظري والدراسات السابقة

تمهيد:

مع الزيادة السريعة في استخدام التقنيات الرقمية واعتماد الناس والمجموعات على الإنترنت لإدارة أمورهم اليومية، أصبح الدفع الإلكتروني أمر مهم للغاية لتسهيل المعاملات المالية. يتم تعريف الدفع الإلكتروني على أنه نقل الأموال باستخدام طرق رقمية آمنة تعتمد على بطاقات الائتمان والخصم، المحافظ الرقمية، النقل البنكي عبر الإنترنت، وتطبيقات الهاتف الذكي. هذا النوع من الدفع تحول من خيار بديل إلى ضرورة أساسية للمجموعات، لأنه يوفر سرعة في إنجاز المعاملات، دقة في التسجيل، ويقلل من الحاجة للمال الورقي الذي يحمل مخاطر الأمان العالية وتكاليف المعالجة..

يتم الدفع الإلكتروني في إطار أوسع للتحول الرقمي، حيث يُمَكِّن المؤسسات من تحسين كفاءة الموارد وتخفيض التكاليف التشغيلية من خلال أتمتة العمليات المالية، وتوفير واجهات مستخدم مبسطة ترفع مستوى رضى المكلفين وتسهّل مراقبة التدفقات النقدية. كما يعزز الدفع الإلكتروني الشفافية والوضوح في المسار المحاسبي، ما يسهم في مكافحة الممارسات الاحتيالية والتهرب المالي عبر توفير سجلات إلكترونية قابلة للتحقق والتدقيق الآني. وفي السياق النظري، يتناول هذا الإطار مدخلات الدفع الإلكتروني (البنية التحتية التقنية، الأمان والتشفير، التشريعات التنظيمية) ومخرجاته المتوقعة (تسريع السيولة، تحسين إدارة المخاطر، تعزيز الامتثال)، لتمهيد الطريق أمام دراسة معمقة لكيفية استثمار هذه الأدوات الرقمية في الحد من التهرب الضريبي وتعزيز الاستقرار المالي للدولة

من خلال هذا الفصل والذي قسم إلى أربع مباحث سوف يتم التطرق فيهم إلى:

- ✓ الدفع والتحصيل الإلكتروني؛
- ✓ التهرب الضريبي ؛
- ✓ الدراسات السابقة (العربية والأجنبية) ؛
- ✓ تحليل الدراسات السابقة؛

المبحث الأول: ادبيات النظرية لمتغيرات الدراسة:

يركز هذا البحث على استعراض تطوّر مفهومي الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي تاريخياً وتقنياً، مبرزاً الأسس التي قامت عليها هذه الظواهر اقتصادياً وقانونياً. يوضح الإطار النظري لكل متغير، مبيناً خصائصه الأساسية وعلاقته بالتنظيمات المالية الحديثة. بذلك، يؤسس البحث لمنهجية متكاملة تحدد المفاهيم والمصطلحات اللازمة للدراسة الميدانية اللاحقة.

المطلب الأول: أدبيات نظرية الدفع الإلكتروني:

أولا: نشأة ومفهوم الدفع الإلكتروني:

1/ نشأة:

- **النبذة التاريخية لمصطلح الدفع الإلكتروني:**

إن الحديث عن الجذور التاريخية لمصطلح **الدفع الإلكتروني** يقودنا الى االعام1871في ذلك الوقت، حيث قامت شركة **Western Union**بإرساء خدمة مبتكرة تمثلت في تحويل الأموال عبر شبكة التلغراف. وقد أتاحت هذه الخدمة للعملاء إمكانية إرسال المبالغ المالية بين مراكز نيويورك وشيكاغو وبوسطن، معتمدين في ذلك على تبادل رسائل مشفرة كبديل عن التداول النقدي المادي.

وفي مطلع القرن العشرين، استمرت تسوية المدفوعات بين المؤسسات المصرفية بالاعتماد غالبًا على التسليم الفعلي للنقد أو الذهب. إلا أنه بحلول عام 1915، شهد القطاع تحولًا ملحوظًا مع بدء **الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي** في تنفيذ عمليات نقل الأموال إلكترونيًا، مما أدى إلى تحويل مسار المعاملات من النقل المادي للأصول إلى تبادل الرسائل الإلكترونية.

وفي عام 1918، تم تدشين شبكة **Fedwire**، والتي مثلت نظام اتصالات متخصصًا بمعالجة تحويلات الأموال. وقد قامت هذه الشبكة بربط جميع فروع الاحتياطي الفيدرالي ومجلس الاحتياطي وخزانة الولايات المتحدة عبر خطوط التلغراف باستخدام نظام شفرة مورس، الأمر الذي أدى إلى الاستغناء عن الحاجة إلى النقل الفعلي للأصول بين هذه الكيانات.

وقد استمر هذا النظام في التطور خلال العقود اللاحقة، وبالتحديد خلال الفترة الممتدة من عشرينيات إلى سبعينيات القرن العشرين، حيث شهد انتقالًا تدريجيًا من الاعتماد على التلغراف إلى استخدام تقنية التلكس، وصولًا إلى تبني أنظمة حاسوبية متقدمة وشبكات اتصالات مملوكة. وقد شكلت هذه المراحل التطورية الأساس الذي قامت عليه أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة.[1]

[1] EncyclopædiaBritannica. "Western Union | Money Transfer, Financial Services, &Payments." EncyclopædiaBritannica, inc., 2025.

2/ مفهوم الدفع الإلكتروني:

- عرفه تحالف من أجل النقد بأنه نقل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز أو قناة رقمية ".ويشمل هذا التعريف المدفوعات التي تتم عبر التحويلات المصرفية، الأموال عبر الهاتف المحمول، رموز الاستجابة السريعة(QR) ، وبطاقات الائتمان، الخصم، والبطاقات المدفوعة مسبقًا".[2]
- تعرف بودالل فطومة في مقالها المعنون ب : الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري على أنه": عمليات إلكترونية تتم عبر الإنترنت دون وجود لأوراق أو قطع نقدية، حيث يتم استبدال النقود العينية بنقود إلكترونية غير مادية موجودة في الحسابات البنكية، ويتم الدفع من خلال عدة وسائل مثل البطاقات الائتمانية، بطاقات الصراف الآلي، والبطاقات الذكية".[3]
- أما مصطفى، محمود عبد العزيز فعرف"الدفع الإلكتروني أنه نظام يسمح للمستهلكين بدفع ثمن السلع والخدمات إلكترونيًا عبر الإنترنت أو باستخدام أجهزة رقمية أخرى، مما يلغي الحاجة إلى استخدام النقود الورقية أو الشيكات[4]".
- من مجمل التعاريف سالفة الذكر فإن الدفع الإلكتروني هو عملية نقل للقيمة المالية من طرف إلى آخر باستخدام وسيلة أو قناة رقمية، مما يغني عن استخدام النقود الورقية أو الشيكات التقليدية. وتشمل هذه العملية مجموعة متنوعة من الأدوات والتقنيات مثل التحويلات المصرفية، الأموال عبر الهاتف المحمول، رموز الاستجابة السريعة، وبطاقات الائتمان والخصم والمدفوعة مسبقًا، بالإضافة إلى العمليات التي تتم عبر الإنترنت باستخدام حسابات بنكية ونقود إلكترونية غير مادية.

وفي هذا الخصوص يمكن تلخيص تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر في أهم 3 معالم رئيسية

[2]Better Than Cash Alliance ،Define Digital Payments ، الموقع الإلكتروني Better Than Cash Alliance ، 2025.

.

[3]بودالل فطومة، "الدفع الإلكتروني في التشريع الجزائري"، مجلة البحث العلمي، 2023، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والتجارية(ASJP) ، الصفحة 3.

[4]مصطفى، محمود عبد العزيز .(2018) .تأثير استخدام الدفع الإلكتروني على نمو التجارة الإلكترونية في مصر .رسالة ماجستير ، كلية التجارة، جامعة القاهرة.

النموذج (1-1): أهم 3 معالم أساسية عن تطور الدفع الإلكتروني في الجزائر

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على موقعposte.dz

2014–إنشاءGIE Monétique :

تأسس «الهيكل التضامني للتشغيل البيني للمونيتك (GIE Monétique) «في 2014، ليكون الجهة المنسقة لمعايير الربط والتشغيل بين جميع البنوك الجزائرية ومنصةEdahabia، ممهدًا لانطلاق المدفوعات الإلكترونية المحلية وتنظيمها بشكل موحد.

7ديسمبر2016 – إطلاق بطاقةEdahabia

أطلقت Algérie Poste بطاقةEdahabiaالوطنية التي دمجت خدمات الدفع والسحب والتحويل داخل شبكة بنكية موحدة، مما مكّن نحو 6.7 مليون جزائري من استخدام وسائل الدفع الإلكترونية الأولى على نطاق واسع.

30سبتمبر2018 – بدء خدمة V-CAC (حوالات الحساب إلى الحسابات الفورية)

دشّن GIE Monétique خدمة V-CAC التي أتاحت إجراء التحويلات بين الحسابات البنكية في الوقت الفعلي عبر أجهزة الصراف الآلي ومنصات الإنترنت، ممّا رفع من فاعلية التعاملات وخفّض زمن إنجاز الحوالات المالية.

ثانيا: خصائص ومميزات الدفع الإلكتروني:

يتسم الدفع الالكترونية بمجموعة من الخصائص تتمثل أساسا في:[5]

1 - يتسم الدفع الإلكتروني بالطبيعة الدولية، أي أنه وسيلة مقبولة في جميع الدول، حيث يتم استخدامه لتسوية الحساب في المعاملات التي تتم عبر فضاء إلكتروني بين المستخدمين في كل أنحاء العالم.

2 - يتم الدفع باستخدام النقود الإلكترونية وهي وحدات نقدية عادية كل ما هناك أنها محفوظة بشكل إلكتروني ويتم الوفاء بها إلكترونيا.

هذا بالإضافة إلى[6]

3 - يستخدم الدفع الإلكتروني لتسوية المعاملات الإلكترونية والعقود التي تبرم عبر الإنترنت ما بين أطراف متباعدين في المكان حيث يتم السداد عبر شبكة الإنترنت من خلال تبادل المعلومة اللازمة لإعطاء أمر الدفع وفقا لمعطيات إلكترونية تعرضها الشبكة لتسمح بالاتصال المباشر ما بين طرفي العقد.

4- إن وجود نظام سداد إلكتروني لتسوية المعاملات التي تتم عبر شبكة الإنترنت يستلزم نظام مصر في معد لإتمام عملية السداد وتسهيلها، إذ أن توافر سلطات تقوك بإدارة العمليات المبرمة عن بعد والتي من شأنها أن توفر الثقة المتبادلة لدى المتعاملين بهذه الوسائل.

ثالثا: أنواع ووسائل الدفع الإلكتروني:

شهد العقد الأخير تطورًا هائلاً في مجال المدفوعات، مدفوعًا بالتقدم التكنولوجي وانتشار الإنترنت والهواتف الذكية. لم يعد الدفع النقدي التقليدي هو الخيار الوحيد المتاح للأفراد والشركات لإتمام معاملاتهم المالية. بل ظهرت وتنوعت وسائل الدفع الإلكتروني لتلبية احتياجات مختلفة وتوفير مزايا عديدة من حيث السرعة، والأمان، والراحةويُمكن إدراجها فِي النموذج (2-1)االتَّالي:

[5]السعيد بريكة، فوزي شوق تحديات وسائل الدفع الإلكتروني دراسة استطلاعية من وجهة نظر الموظفين بالوكالات البنكية لولاية أم البواقي، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية ، العدد 2 ديسمبر 2012 ، الجزائر ، ص : 58

[6]وعود كاتب الأنباري السداد الإلكتروني مجلة رسالة الحقوق، العدد الخاص بحوث المؤتمر القانوني

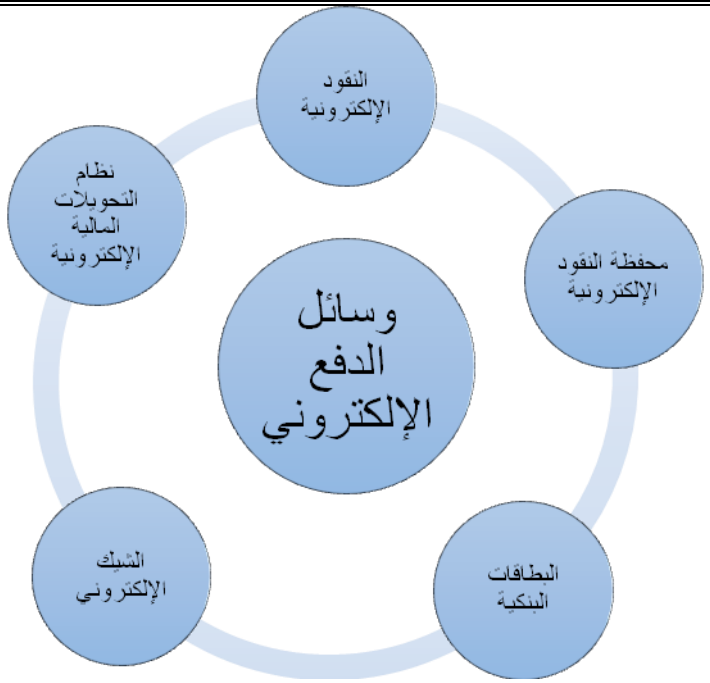

النموذج (1-2)من اعداد الباحثُين بالإعتماد على : د. سالم منعم مشعل ، وسائل الدفع الإكترونِّي ، بحث قانوني، جامعة النهرُين كلُّية الحقوق ، 2015 ، ص5.

1. النقود الالكترونية :

هي قيمة نقدية مخزنة على وسيلة إلكترونية مدفوعة مقدما وغير مرتبطة بحساب بنكي وتحظى بقبول واسع من غير من قام بإصدارها وتستعمل كأداة للدفع لتحقيق أغراض مختلفة [7]

ويعرفها صندوق النقد الدولي على أنها " قيمة نقدية في شكل وحدات ائتمانية مخزنة في شكل إلكتروني أو في ذاكرة إلكترونية لصالح المستهلك"[8]

2. محفظة النقود الإلكترونية:

هي وسيلة دفع افتراضية تستخدم في سداد المبالغ قليلة القيمة بشكل مباشر أو غير مباشر أي أنها عبارة عن وحدات رقمية الكترونية يتم انتقالها بطريقة معينة من حساب شخص الى شخص آخر، ويتم الوفاء بها بطريقتين الأولى تخزن فيها الوحدات الالكترونية على القرص الصلب بالكمبيوتر الشخصي للعميل من خلال برنامج تسلمه اليه الشركة مصدرة هذه اللوحات بواسطة البنك، وثانيهما ان تخزن النقود الالكترونية في ذاكرة كمبوتر صغير مثبت على بطاقة يحملها المستهلك بحيث يستخدمها في الوفاء عن طريق هذه البطاقة[9]

[7]محمود محمدأبو فروة، الخدمات البنكية الإلكترونية عبر الأنترنت ، دار الثقافة، الطبعة الأولى، عمان الأردن، 632009، ص
[8]صلاح إلياس، مستقبل وسائل الدفع التقليدية في ظل وجود الوسائل الحديثة، الملتقى العلمي الدولي الرابع، عصرنة نظام الدفع في البنوك الجزائرية وإشكالية اعتماد التجارة الالكترونية في الجزائر ، عرض تجارب دولية، 9 :26، 27 أفريل 2011، الجزائر، ص9
[9]محفظة النقود الالكترونية، متوفر على الموقع: http://www.asir.me/showthrea.php?t=31501

3. البطاقات البنكية:

ظهرت النقود البلاستيكية مع بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية، وقد كانت المتاجر الكبرى والفنادق وشركات البترول هي أول من أصدر هذه البطاقات، وقد كان هدفها ضمان إخلاص عملائها باستمرار تعاملهم معها عن طريق منحهم تسهيلات في السداد من خلال تلك البطاقات التي تصدرها[10]

ويمكن تعريف البطاقات البنكية بأنها "البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية التي تصدرها البنوك لعملائها للتعامل بها كالكارت الشخصي أو الفيزا (VISA)، والماستر كارد بدلا من حمل النقود التي تتعرض للسرقة والتلف[11]

4. الشيك الإلكتروني:

يعرف الشيك الإلكتروني على أنه " وثيقة الكترونية تتضمن العديد من البيانات تتمثل في رقم الشيك، إسم الدافع، رقم حساب الدافع وإسم البنك إسم المستفيد (Paid)، القيمة التي ستدفع، وحدة العملة المستعملة، تاريخ الصلاحية، التوقيع الإلكتروني للدافع والتظهير الإلكتروني للشيك[12]

كما يعرف الشيك الإلكتروني" هو رسالة إلكترونية موثقة ومؤمنة يرسلها مصدر الشيك إلى مستلم الشيك (حامله) عبر الأنترنت ويحتفظ بحساب مصرفي ليعتمده ويقدمه للبنك الذي يعمل على الأنترنت ليقوم البنك بتحويل قيمة الشيك إلى حساب حامل الشيك وبعد ذلك يقوم بإلغاء الشيك وإعادته إلكترونيا إلى مستلم الشيك (حامله)[13]

في تعريف آخر للشيك الإلكتروني " هو وثيقة الكترونية تحمل التزاما قانونيا هو ذات الالتزام في الشيكات الورقية، ويحمل نفس البيانات الأساسية ولكن يكتب بطريقة إلكترونية كالحاسب أو المساعد الرقمي الشخصي (PDA) أو المحمول، ويتم التوقيع إلكترونيا[14]

5. نظام التحويلات المالية الإلكترونية:

بعد أن كانت البنوك تقوم بعملية التحويل بناءا على أمر مكتوب وموقع من العميل أصبح بالإمكان إعطاء الأمر بشكل إلكتروني نظرا لظهور أنظمة آمنة لاستخدامه[15]

وفي تعريف آخر لنظام التحويلات المالية الإلكترونية " في عملية يتم بموجبها نقل مبلغ معين من حساب إلى آخر عن طريق تقييده في الجانب المدين للأمر والجانب الدائن للمستفيد سواء ثم التحويل بين حسابين مختلفين في نفس البنك أم في بنكين مختلفين[16]

---

[10]باسم أحمد المبيضين التجارة الالكترونية، دار جليس الزمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2010، ص126.

[11]عبد الرزاق بوعزيز، بعيليش حرمة أهمية تطوير أساليب الدفع الإلكتروني في ترقية ودفع الاقتصاد الافتراضي في الدول النامية الملتقى العلمي الدولي الخامس حول الاقتصاد الافتراضي وانعكاساته على الاقتصاديات الدولية، المركز الجامعي بخميس مليانة، 13، 14 مارس 2012 ، ص: 3.

[12]أحمد محمد غنيم، التسويق والتجارة الإلكترونية، المكتبة العصرية، مصر، 2010، ص 247

[13]يوسف حسن يوسف التسويق الالكتروني، المركز القومي للإصدارات القانونية، القاهرة، الطبعة الأولى، 2012 ،

[14]السيد أحمد عبد الخالق التجارة الإلكترونية والعولمة، دار المنظومة العربية للتنمية الإدارية، الأردن، الطبعة الثانية، 2008ص166

[15]محمد محمود أبو فروة، مرجع سابق، ص: 56-55

[16]محمد محمود أبو فروة، مرجع سابق، ص: 55

المطلب الثاني: أدبيات نظرية التهرب الضريبي:

أولا: تعريف التهرب الضريبي وأسبابه:

1.تعريف التهرب الضريبي:

عرف التهرب الضريبي بأنه "جميع المخالفات القانونية التي تعني عدم الإمتثال للتشريع الضريبي، أو إستعمال الفجوات

القانونية لصالح التملص من دفع الواجب الضريبي بجميع الوسائل والأشكال سواء تعلق الأمر في الحركات المادية والعمليات

المحاسبية بكل أو جزء المبلغ الواجب دفعه الحزينة الدولة الذي تستعمله الدولة من أجل تغطية نفقاتها الاجتماعية وأهدافها الاقتصادية، قصد الوصول بالمجتمع والاقتصاد الوطني إلى التنمية[17]".

التهرب الضريبي هو تلك الظاهرة التي يحاول بواسطتها الشخص المكلف بدفع الضريبة للتخلص من دفعها كلًا أو جزء مستخدماً إحدى الوسائل التي تمكنه من عدم الإلتزام بدفعها".[18]

2. أسباب التهرب الضريبي:

يرجع إنتشار ظاهرة التهرب الضريبي إلى تظافر مجموعة من الأسباب المرتبطة أساسا بالمكلف وطبيعة النظام الضريبي وكذا الظروف الاقتصادية السائدة، إضافة إلى أسباب متعلقة بالإدارة الضريبية، ومن بين هذه الأسباب ما يلي:

- ❖ الأسباب الاقتصادية

تؤدي الظروف الاقتصادية الصعبة وتراجع في المداخيل الفردية إلى عدم قدرة أفراد المجتمع على سداد واجباتهم المالية تجاه الدولة، وأحيانا يكون لعدم إستقرار القانون الضريبي دورا في زيادة التهرب الضريبي ظنا من المجتمع أن الزيادة في الضرائب تكون عشوائية، ويمكن تلخيصها في[19]

- يزيد التهرب الضريبي في أوقات الكساد التي يمر بها الاقتصاد العام للدولة، ويقل في أوقات وفترات رخائه؛
- تؤثر الظروف الاقتصادية الخاصة بالمكلف على التهرب الضريبي، حيث نجد أن ميل المكلف نحو التهرب من دفع الضريبة يزيد كلما ساء مركزه المالي والعكس صحيح.

---

[17]خولة حموش، محمد بزارية،**"أثر التهرب الضريبي على إيرادات الجباية العادية في الجزائر- دراسة تقديرية للفترة 2005-2019"**، المجلة الجزائرية للمالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد- تلمسان، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2022، ص 507.

[18]مصطفى ساحي،**"سياسة الترويج الضريبي الإلكتروني أسلوب مقترح للحد من التهرب الضريبي- نموذج دولة مصر الشقيقة"**، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والإستشارات والخدمات التعليمية، الجزائر، المجلد 20، العدد 02، 2020، ص 23.

[19]فاطمة الزهراء بولحبال، حكيمة بوسلمة،**"دور التدقيق الخارجي في مكافحة جريمة التهرب الضريبي- دراسة تحليلية لمجموعة من تقارير محافظ الحسابات"**، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف- ميلة، الجزائر، المجلد 07، العدد 04، 2023، ص 41.

❖ الأسباب التنظيمية والفنية

وهذه تكون من خلال أن الضريبة لا تتم إلا بتقديم تصريح من قبل المنشأة التجارية أو الصناعية أو غيرها، فعدم وجود برنامج مراقبة فني دقيق يتابع الأفراد والشركات وكيفية حساب الضريبة الحقيقية عليهم يلعب دوراً هاماً، ومن هنا ظهرت طريقة للتهرب من الضريبة الجمركية من خلال إخفاء الورقة الحقيقية الخاصة بالبضائع وإظهار ورقة مزورة غيرها تحمل قيمة أقل منالأصلية، وبالمحصلة فإن الأسباب الفنية والتنظيمية ومدى انضباطها وقدرتها على كشف التهرب الضريبيله الأثر الذي لا يستهان به في جعل المكلفين يتخذون قراراتهم بشأن التهرب من دفع الضريبة أو الإلتزام بها[20]

❖ الأسباب التشريعية

وتتمثل في:[21]

- ✓ قد يشوب التشريع الضريبي بعض الغموض، الأمر الذي يحتاج الى تفسير مما قد يفتح المجال أمام المكلف باستغلال التفسير الأصلح له الأمر الذي يساعده على التهرب من الضريبة، لذلك لابد أن تكون نصوص القانون واضحة لا تحتمل أكثر من تفسير، ومعلومة للمكلف
- ✓ يزداد التهرب الضريبي في الضرائب التي يتطلب تقديرها تقديم كشف أو)إقرار(من المكلف نفسه، كما هو الحال فيالضريبة على الدخل ويقل التهرب الضريبي في الضرائب التي تحصل بطريقة "الحجز من المبيع " كالضريبة على الرواتب والأجور؛
- ✓ صعوبة تقدير الوعاء الضريبي، والذي قد يكون جزافياً بأكثر أو أقل من القيمة الفعلية مما يؤثر معنويًا على المكلف وقد يدفعه إلى التهرب.

❖ الأسباب الأخلاقية

وهو غياب الوازع الأخلاقي عند المتهرب ضريبيا وطغيان الوازع المادي عليه بشكل يجعله يخالف القوانين والتشريعات المعمول بها في الدولة، وكذلك عدم وجود فكرة التضحية الخاصة من أجل تحقيق النفع العام لباقي أفراد المجتمع .وعموما يمكننا أن نلاحظ أنه في بعض المجتمعات المتحضرة ينخفض فيها حجم التهرب الضريبي حتى يفوق في بعض الأحيان حجم الضرائب المعدلات المتوقعة[22]

[20]رضا السيد عبد العاطي،**"التصالح في الجرائم الضريبية"**، دار محمود للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 2016، ص 11.
[21]أنور عباس ناصر، أزهر غيلان مرهون،**"التهرب الضريبي ومدى تأثيره على الإيرادات المالية في العراق"**، مجلة الوارث العلمية، جامعة وارث الأنبياء، العراق، المجلد 03، عدد خاص، 2021، ص 65.
[22]فاطمة الزهراء بولحبال، حكيمة بوسلمة، مرجع سبق ذكره، ص 42.

ثانيا: أشكال وطرق التهرب الضريبي:

التهرب الضريبي ظاهرة باتت تنخر اقتصاديات الدول ومن الصعب التصدي لها لتعدد أشكالها وإختلاف الطرق المتبعة في ذلك من مكلف إلى آخر.

1. **أشكال التهرب الضريبي**

ينقسم التهرب الضريبي إلى عدة أشكال وذلك باختلاف المعيار المستخدم، حيث ينقسم حسب المشروعية، حسب الحيز المكاني وحسب حجم التهرب، يمكن توضيح ذلك فيما يلي

- **التهرب الضريبي حسب المشروعية**: ويتمثل في[23]:

التهرب المشروع (التجنب الضريبي): ويظهر في إستغلال المكلف للنقائص والثغرات الموجودة في التشريعات الجبائية بغية التخلص من دفع الضريبة، وترجع هذه النقائص في الغالب إلى نقص التشريع وعدم إحكام صياغته إذ أن استفادة المكلف من الثغرات لا تعد مخالفة أو إنتهاكا للأحكام الجبائية كون هذا الأخير يتم في إطار قانوني رسمه المشرع من خلال سلسلة من الإعفاءات أو التخفيضات الدائمة أو المؤقتة، والتي تمس فروع إنتاجية أو قطاعات اقتصادية أو مناطق جغرافية.

التهرب غير المشروع (الغش الضريبي): وهو محاولة المكلف عدم دفع الضريبة المستحقة عليه كليا أو جزئيا عن طريقإتباع طرق وأساليب مخالفة للقانون، ويتخذ التهرب الضريبي صورا عديدة تختلف حسب نوع الضرائب مباشرة أو غير مباشرة، فالنسبة للضرائب المباشرة نجد المبالغة في حساب التكاليف التي تخصم من الدخل الإجمالي، تقديم تصريح من المكلف أو من الغير يقدر فيه دخل المكلف بأقل من الحقيقة، أما بالنسبة للضرائب غير المباشرة نجد أهم صور التهرب

الضريبي في إخفاء السلع المستوردة حتى لا تخضع للضرائب الجمركية أو إعلان قيمة هذه السلعة بأقل من قيمتها الحقيقية.

- **التهرب الضريبي حسب المكان**: ويتمثل في[24]:

التهرب الضريبي المحلي (الداخلي): وهو الذي يحدث ويقع داخل إقليم وحدود الدولة بحيث عمليات الغش والتدليس لا تتجاوز هذا الاقليم ويواجه المكلف المعني سلطة جبائية وحيدة تبعا للدولة محل التهرب بعض النظر عن جنسية المكلف، فالعبرة ليست الجنسية بل ما يترتب من خسارة في موارد الدولة، وهذا النوع من التهرب هو الأكثر انتشاراً داخل معظم دول العالم.

التهرب الضريبي الدولي (الخارجي): هي ظاهرة قديمة، غير أن إنتشارها تزايد خاصة على المستوى الدولي، وهذا راجعللإنفتاح الاقتصادي، إتساع التجارة الخارجية والعولمة ويظهر التهرب الضريبي الدولي بواسطة الشركات المتعددةالجنسيات، والتي تبحث عن الدولة ذات التشريع الضريبي الأقل حدة، وهذا ما يعرف

[23]صافية لشلح،**"تفعيل دور الرقابة الجبائية في الحد من ظاهرة التهرب والغش الضريبي"**، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي آفلو، الجزائر، المجلد 02، العدد 02، 2018، ص ص262، 263.

[24]نورة قدوري، نورية غازي،**"إستراتيجية عصرنة إدارة الضرائب لمكافحة التهرب الضريبي في الجزائر"**، مجلة البشائر الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة طاهري محمد- بشار، الجزائر، المجلد 06، العدد 02، 2020، ص 302.

بالجنات الضريبية ويساعدها على ذلك مبدأ السيادة الضريبية، حيث أن لكل دولة نظامها الضريبي الخاص بها ولا يسمح لأي دولة أخرى بالتدخل أوبتطبيق نظامها الضريبي الإقليمي، وأهم ما يميز التهرب الضريبي الدولي هي صفة سرية الأرباح التي كان من الواجب إخضاعها للضريبة، وصعوبة المراقبة من ظرف المصالح الضريبية للدولة المعنية به.

- **التهرب الضريبي حسب الحجم:** ويتمثل في[25]:

التهرب الضريبي الكلي: يكون عندما يستطيع المكلف التخلص من الضريبة بشكل كامل، ولا يسددها إلى الخزينةالعمومية للدولة، ويتحقق ذلك إما بإخفاء نشاط المكلف كلية أو بإخفاء ذلك الجزء من نشاطه الخاضع لضريبة نوعية قائمة بذاتها عن باقي نشاطه الاقتصادي، ومن أمثلة هذا النوع من التهرب أن يمتنع الشخص الذي بلغت مبيعاته حد التسجيل طبقا لقانون الضريبة العامة على المبيعات عن تسجيل نفسه لدى المصلحة الضريبية المختصة وبالتالي يكون نشاطه غير خاضع للضريبة تماما، وتخلص من عبء هذه الضريبة بالكامل

التهرب الضريبي الجزئي: يحصل عندما يتمكن المكلف من التخلص من جزء من الضريبة المستحقة عليه، وذلك إما عن طريق إسقاط بعض عناصر نشاطه الخاضع للضريبة قانونا، بحيث لا يعبر الجزء المتبقي والظاهر عن حقيقة نشاطه الفعلي، وهذا سيؤدي بالضرورة إلى فرض الضريبة عليه بأقل مما كان يجب أن تفرض عليه، أو من خلال تمكن المكلف من التخلص جزئيا من نوع ما من الضرائب وذلك بإسقاط بعض العمليات أو الإيرادات الخاضعة لهذه الضريبة.

[25] الجيلالي بلواضح، مرجع سبق ذكره، ص 109.

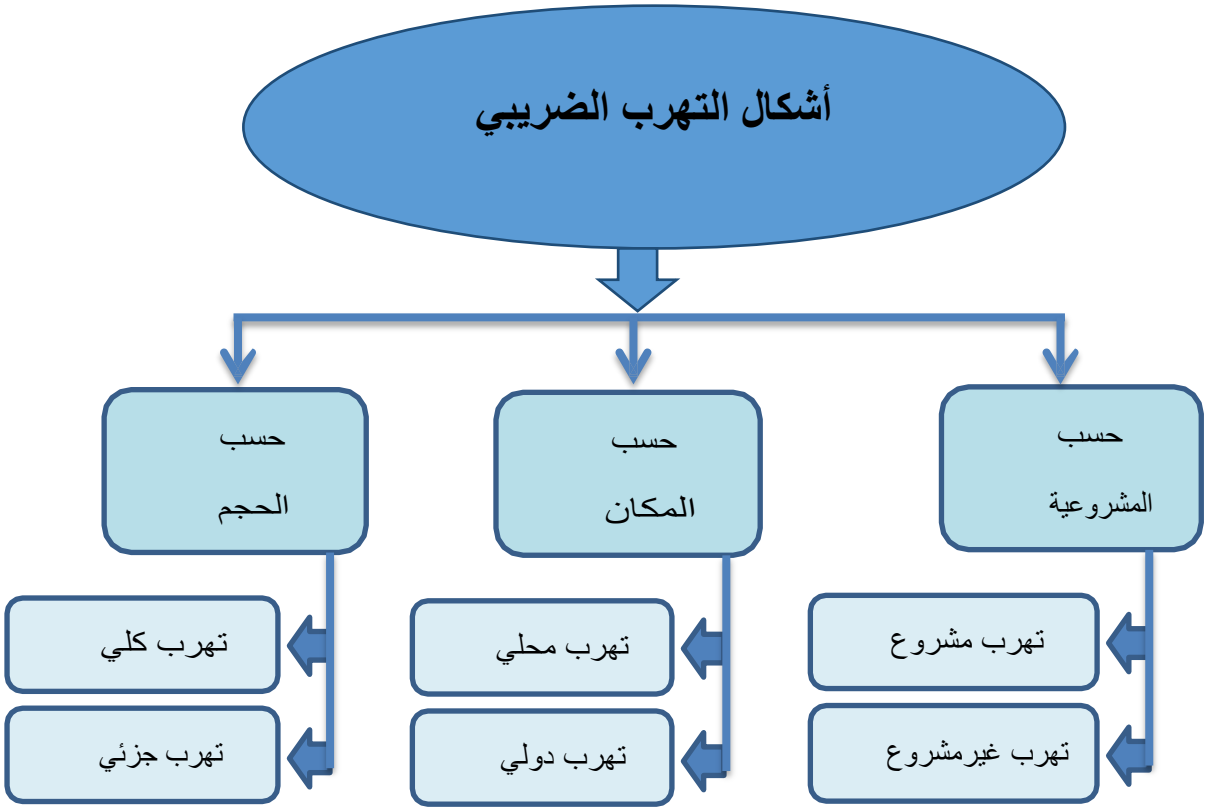

نموذج(1-3) يلخص أشكال التهرب الضريبي من إعداد الطالبين بالإعتماد على ماسبق

2. **طرق التهرب الضريبي**

يتخذ المكلف مجموعة من الأساليب والطرق في عملية التهرب الضريبي من دفع ما عليه من ضرائب، وتختلف هذه الطرق باختلاف نوع الضريبة المفروضة بإستخدام التحايل.

❖ التحايل المحاسبي:

يفرض القانون على المكلف بالضريبة مسك محاسبة كاملة وحقيقية يصرح بها لدى الإدارة الجبائية في آجال محددة، يضمنها نتائج نشاطاته الإيرادات والنفقات خلال السنة المالية، مدعما ذلك بوثائق تثبت تصريحاته كالفواتير السجلات المحاسبية اليومية دفتر الجرد ... ووصلات التسليم وتكون هذه التصريحات هي الأساس الذي تعتمده المصالح الضريبية في تأسيس الضريبة، لذا يسعى المكلف إلى إخفاء بعض العمليات المحاسبية وذلك بالتخفيض في الإيرادات والتضخيم في النفقات[26]:

[26] أحمد خيدل، زهيرة كيسي، **"جريمة التهرب الضريبي"**، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، الجزائر، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص1054.

- يكون التخفيض في الإيرادات بلجوء المكلف إلى عدم التصريح بكل أو جزء من الإيرادات التي تدخل في حساب الأرباحالخاضعة للضريبة؛

- أما تضخيم النفقات تتمثل في التسجيل المحاسبي لأجور ومرتبات متعلقة بعمال ومستخدمين وهميين لا وجود لهم علىأرض الواقع، غير أن المكلف يحوز على الوثائق المحاسبية والإدارية الرسمية لهؤلاء وهي تخلو من كل شك وريبة وبتضخيم هذه الأجور والرواتب يتم تخفيض الربح المحقق والخاضع للضريبة.

❖ التحايل المادي والقانوني

التهرب عن طريق عمليات مادية وقانونية ويعتمد هذا النوع من التهرب على ممارسة عمليات وهمية للحصول على محاسبة دون فواتير كما يمارس المكلف عدة نشاطات دون إعلام الإدارة الجبائية، وهذا بإخفاء جزء من البضاعة هذا ليتم بيعها في السوق، ويشمل[27]:

- التهرب عن طريق عمليات قانونية ويقصد به خلق وضعية قانونية تظهر مخالفة الوضعية الحقيقية، عن طريق إستغلالالثغرات القانونية الموجودة في النظام الجبائي لصالح المكلفين بدفع الضريبة لخلق وضعية قانونية مخالفة للوضعية القانونية الحقيقية؛

- التهرب عن طريق عمليات مادية ويتمثل هذا التحايل في عدم التصريح القانوني للمواد والمنتجات والأرباح التي تدخل فيإحتساب الإقتطاع الضريبي، بحيث أن المكلف يقوم بتغيير واقعة مادية بطريقة غير قانونية، وبالتالي الإنتاج المحصل عليه يباع دون فواتير بعيد عن كل مراقبة، وهكذا تحرم خزينة الدولة من إيرادات مالية لتمويل مشاريعها؛

- التهرب عن طريق التلاعب في تصنيف الحالات القانونية تصنف مبيعات خاصة للضريبة إلى مبيعات معفية، وتوزيع الشركةأرباحها على المساهمين على شكل رواتب وأجور لينخفض بذلك معدل الضريبة حينما يتعلق بالرواتب والأجور.

[27] رميساء بنادي، السعيد خويلدي، **"العلاقة بين التهرب الضريبي والفساد"**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح- ورقلة، الجزائر، المجلد 12، العدد 01، 2020، ص 462.

المبحث الثاني : دورتعميم آليات الدفع الإلكتروني في مكافحة التهرب الضريبي

يتناول هذا المبحث آليات الدفع الإلكتروني التقنية والرقابية لزيادة شفافية المعاملات المالية، مع التركيز على الربط اللحظي بالهيئات الضريبية. كما يحلل استثمار التقارير الرقمية والسجلات لتعقب التدفقات المالية والحد من التجاوزات، ويقترح حلولاً للتحديات التشريعية والفنية لتعزيز فعاليتها.

المطلب الأول: آليات الدفع الإلكتروني ودورها في تعزيز الشفافية المالية

يعزز الدفع الإلكتروني الشفافية المالية عبر عدة آليات نذكر منها:

- ❖ حفظ السجلات الرقمية وتتبع المعاملات:

توفر أنظمة الدفع الإلكتروني سجلات معاملات رقمية تلقائية تحفظ كل خطوة في سلسلة التوريد المالي،مما يتيح للجهات الرقابية إجراء تدقيق آنٍ وتحليلات معمقة لبيانات التدفقات المالية .تعتمد هذه الآلية على بنى بيانات مركزية أو موزعة تربط بين مزوّدي الخدمة المصرفية ومنصات الدفع الإلكتروني والسلطات الضريبية، مُستخدمةً معايير تبادل معلومات موحَّدة وواجهات برمجة تطبيقات (APIs)مفتوحة، لتيسير التدفق الآمن للمعلومات بشكل آني.[28]

- ❖ الربط المباشر مع السلطات الضريبية عبر تبادل البيانات:

تسهم أنظمة مثل نظام التبادل الإلكتروني المركزي للمعلومات(CESOP) تعتمد هذه الآلية على تبادل البيانات الإلكتروني المباشر بين مزوّدي خدمات الدفع والسلطات الضريبية، حيث يُلزم مزوّدو الخدمات بالإبلاغ الدوري عن تفاصيل المعاملات المالية إلى الجهات الرقابية.[29]

- ❖ المراقبة اللحظية والتحليلات:

تتيح منصات الدفع الإلكتروني أدوات مراقبة آنية وتحليلية تعتمد على قواعد بيانات متصلة، مما يساعد في كشف التباينات والشذوذ في حركة الأموال فور حدوثها حيث تعتمد هذه الآلية على جمع بيانات المعاملات المالية في الوقت الفعلي واستغلالها عبر منصات التحليلات لمراقبة الأنماط واكتشاف الشذوذ فور حدوثه، مما يعزّز الشفافية ويسرّع استجابة السلطات الرقابية لأي نشاطات مشبوهة[30]

- ❖ استخدام معايير بيانات موحدة للتبادل:

يعتمد نظام CESOP وغيره من البنى التحتية على معايير إرسال واستقبال البيانات، وعلى رأسها ISO 20022، التي توفر صيغة رسائل موحّدة وغنية بالمعلومات تُسهّل التشغيل الآلي والتحليل الفوري للمعاملات وتضمن تنسيقًا موحّدًا يُيسّر تكامل الأنظمة. كما يتيح تضمين حقول مفصلة مثل remittance

---

[28] **J. García.** (2008). *MeasuringPayment System Development*. Financial Infrastructure Series, و**Cirasino, Massimo,** PaymentSystems Policy and Research, البنك الدولي، واشنطن، DC.

[29] **Council Directive (EU) 2020/284 of 18 February 2020**amending Directive 2006/112/EC as regards introducing certain requirements for payment service providers (OJ L 62, 2.3.2020, p. 7).

[30] **World Bank.** "Project FASTT (FrictionlessAffordableTimely Transactions) – Global Tracker." بنك العالم.

informationوتعليمات التسوية والعناوين المنسقة إمكانية كشف الشذوذ وتتبع التدفقات المالية بدقة عالية، مما يعزّز الامتثال التنظيمي ويدعم عمليات التدقيق المستمر.[31]

- ❖ الفوترة الإلكترونية والإيصالات الرقمية:

تُعَدّ الفوترة الإلكترونية والإيصالات الرقمية، التي توفرها منصات متقدمة مثلIvalua، آليةً محوريةً لتعزيز الشفافية المالية؛ إذ تمكّن من إصدار المستندات وربطها فورياً ببيانات الدفع وتتبع كامل تاريخ المعاملة، مما يقضي على فرص التلاعب والتزوير المرتبطة بالمستندات الورقية. يُنشئ النظام لكل معاملة سجلًّا رقميًا غنيًّا بالبيانات يُرسَل في الوقت الحقيقي إلى السلطات الضريبية، فيُقلّص المساحة المتاحة للتهرب ويُسرّع عمليات التدقيق. كما تستند العملية إلى معايير تقنية موحَّدة (مثل EN 16931 في الاتحاد الأوروبي) وتوقيع رقمي يضمن صحة المصدر وسرّية المحتوى، مع تخزين مركزي أو موزَّع يسهل استرجاع البيانات وتحليلها بواسطة أدوات الذكاء الاصطناعي والتعلّم الآلي للكشف عن الأنماط الشاذة، وهو ما يخفض التكاليف الإدارية للشركات والحكومات على حدّ سواء[32].

- ❖ الدفع المباشر عبر البوّابات الحكومية:

تُقدّم إدارات الضرائب بوابات ضريبية إلكترونية مركزية متاحة على مدار الساعة لتيسير دفع المستحقات الضريبية مباشرةً عبر الإنترنت؛ إذ تعتمد هذه المنصّات على خيارات دفع متعددة تشمل التحويلات البنكية المباشرة وبطاقات الائتمان والخصم والأنظمة الفورية، وتوفّر تأكيدًا فوريًا للمعاملة وتاريخ تنفيذها. كما تتكامل هذه البوابات مع قواعد البيانات الضريبية الوطنية لمتابعة حركة الأموال وتحليلها، مما يقلّص الأخطاء اليدوية ويعزّز حماية بيانات المكلفين ويحدّ من التهرّب الضريبي عبر تعزيز الشفافية في العمليات المالية[33]

- ❖ تقليل الاعتماد على النقد:

يسهم تقليل استخدام النقد الورقي في تضييق فرص تنفيذ المعاملات غير المسجلة، مما يحدّ من قنوات التهرب الضريبي والفساد المرتبط بالتعاملات النقدية. وفي هذا السياق، تعتمد آلية التحقق الضريبي في الوقت الحقيقي على تقنيات رقمية متقدمة، تُمكّن إدارات الضرائب من رصد معاملات دافعي الضرائب فور وقوعها أو خلال فترات زمنية قصيرة للغاية، بدلاً من الاعتماد على التقارير السنوية أو الدورية التقليدية. ويُعدّ هذا التحول قفزة نوعية في أنظمة إدارة الضرائب، مدفوعًا بتعميم الدفع الإلكتروني والرقمنة الشاملة للمعاملات المالية[34].

---

[31]**SWIFT.** (n.d.). *ISO 20022 Standards* [Webpage]. Retrieved April 2025, from https://www.swift.com/standards/iso-20022/iso-20022-standards

[32]**European Commission.** "Directive 2014/55/EU of the EuropeanParliament and of the Council of 16 April 2014 on electronicinvoicing in public procurement." *Official Journal of the European Union*, L 133, 6 May 2014, pp. 1–13.

[33]World Bank. (n.d.). ArabVoices blog: Developmentvoicesfrom the Middle East and NorthAfrica. The World Bank. Retrieved April 28, 2025,

[34]**OECD.** (2023). *Tax Administration 2023: Comparative Information on OECD and other Advanced and Emerging Economies*. OECD Publishing. Retrieved April 28, 2025

المطلب الثاني :التحديات التشريعية والتقنية وكيفية معالجتها

أولا: التحديات التشريعية والتقنية

❖ **التحديات التشريعية**

التحديث القانوني بين المعاملات التقليدية والإلكترونية:[35]

- معظم التشريعات الضريبية صدرت حينما كانت المعاملات النقدية الورقية هي المهيمنة.
- ظهور المعاملات الرقمية أحدث تغييرًا في طريقة التبادل الاقتصادي، لكن القوانين لم تتطور بنفس السرعة، مما خلق "فراغًا قانونيًا.(Legal Gap) "
- هذا الفراغ يسمح لبعض الفاعلين الاقتصاديين بالاستفادة من ثغرات، مثل تقديم بيانات ناقصة أو التهرب عبر منصات دفع غير منظمة

ضعف حماية البيانات مقابل متطلبات الشفافية الضريبية:[36]

- دفع التحول الرقمي الحكومات إلى طلب المزيد من البيانات الدقيقة والفورية من المكلفين.
- مع غياب تشريعات قوية لحماية البيانات مثل اللائحة العامة لحماية البيانات(GDPR)في أوروبا، ينشأ خطر انتهاك الخصوصية.

عدم كفاية الإطار القانوني لمكافحة التهرب العابر للحدود[37]

- المدفوعات الإلكترونية تُمكِّن من إجراء معاملات دولية سريعة (مثلاً عبر PayPal، Revolut، Stripe).
- بدون معاهدات تبادل معلومات مالية قوية، لا تستطيع سلطات الضرائب تتبع هذه التحركات المالية، مما يعزز التهرب.

تعقيد دمج المدفوعات الرقمية في الإطار التشريعي للامتثال الضريبي:[38]

- المعاملات الرقمية تنتج كمية بيانات هائلة(Big Data) ، ما يتطلب تطوير قواعد إثبات ضريبي إلكتروني (مثل قبول السجلات الإلكترونية والفواتير الرقمية كأدلة قانونية معترف بها).
- بعض القوانين التقليدية لا تعترف قانونيًا بالسجلات الإلكترونية، مما يُضعف من قدرة السلطات الضريبية على التحصيل أو إثبات التهرب.

[35]OECD (2020), *Tax Administration 2020*, OECD Publishing

[36]World Bank (2022), *Digital Financial Services: Challenges and Opportunities in Regulation*.

[37]OECD (2021), *FightingTax Crime – The Ten Global Principles*, OECD Publishing.

[38]IMF (2023), *Taxing the Digital Economy: Policy Approaches for Developing Countries*, International MonetaryFund.

- كذلك، عدم وضوح القواعد المتعلقة بتخزين البيانات عبر الحدود (Data Localization) يعرقل تحقيق الالتزام الشامل

التأخر في تنظيم التقنيات الناشئة (مثل المحافظ الإلكترونية والعملات الرقمية)[39]

- المحفظات الرقمية والعملات المشفرة (مثلBitcoinو USDT)تستخدم للدفع والتحويل دون المرور عبر البنوك التقليدية، ما يخلق "اقتصاد ظل رقمي(.(Digital Shadow Economy) ")
- غياب تشريعات صارمة لإخضاع هذه الوسائل للرقابة الضريبية يخلق بيئة مثالية للتهرب وغسل الأموال.

❖ **التحديات التقنية:**

أمان المعلومات وحماية الأنظمة المالية:[40]

- مع تزايد استخدام المدفوعات الإلكترونية، تصبح الأنظمة المالية الرقمية أكثر عرضة لهجمات الأمن السيبراني.
- هجمات الاختراق أو محاولات السرقة الرقمية يمكن أن تؤدي إلى تسريب البيانات الشخصية للمواطنين والمكلفين.
- الحلول الأمنية مثل التشفير المتقدم والتحقق الثنائي قد تكون غير كافية في مواجهة التهديدات المتزايدة، خصوصًا في الأنظمة التي لا يتم تحديثها بشكل مستمر.

عدم كفاية البنية التحتية الرقمية:[41]

- يعتمد نجاح الدفع الإلكتروني بشكل كبير على البنية التحتية الرقمية)مثل الشبكات، الأجهزة، والخوادم).
- في بعض البلدان، ضعف الاتصال بالإنترنت أو البنية التحتية غير الكافية تحد من انتشار هذه الأنظمة.
- البنية التحتية غير المستقرة تؤدي إلى انقطاعات في الخدمة أو تأخيرات في المعاملات، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في أنظمة الدفع الإلكتروني.

التقنيات الحديثة مثل الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية:[42]

[39]OECD (2022), *Crypto-AssetsReporting Framework (CARF)*.
[40]Aisen, A., &Haidar, J. I. (2021), *Cybersecurity in Financial Services: An IncreasingRisk for the Digital Economy*. Journal of Cybersecurity, 7(2), 123-137
[41]World Bank (2021), *Digital Infrastructure for Financial Inclusion*.
[42]IBM (2022), *Blockchain for TaxCompliance: Challenges and Opportunities*.

- تحتاج هذه التقنيات إلى تطوير كبير من حيث التكيف مع النظام الضريبي القائم وتكاملها مع الأنظمة الحالية.
- العملات المشفرة مثلBitcoinوEthereumلا تزال تُشكل تحديًا كبيرًا من الناحية التقنية للأنظمة الضريبية التقليدية، حيث يصعب تتبع المعاملات.

تكامل الأنظمة المالية المختلفة:[43]

- تتعدد نظم الدفع الإلكتروني وتتفاوت بين أنظمة الدفع المحلية والدولية، مما يعقد عملية تكاملها مع الأنظمة الضريبية.

مقاومة التغيير من قبل الجهات المعنية:[44]

- التحديثات التكنولوجية لا تقتصر فقط على البنية التحتية، بل تشمل تغيير العمليات التجارية وسلوك الموظفين.
- هذا التغيير غالبًا ما يواجه مقاومة من بعض الجهات المعنية مثل البنوك التقليدية أو المنشآت الصغيرة التي تجد في الدفع الإلكتروني عبئًا تقنيًا إضافيًا.

ثانيا: كيفية معالجتها:

تعزيز أمان المعلومات وحماية الأنظمة المالية:[45]

- التشفير المتقدم والتحقق الثنائي (2FA)من أهم الحلول لتحسين الأمان في المدفوعات الإلكترونية.
- تطبيق التعلم الآلي (Machine Learning) للكشف المبكر عن الهجمات والتهديدات الأمنية.
- تحسين البنية التحتية الأمنية في المؤسسات المالية من خلال دمج تقنيات التشفير الحديثة التي تمنع تسريب البيانات

تحسين البنية التحتية الرقمية:[46]

- استثمارات في شبكات الإنترنت عالية السرعة وتوسيع البنية التحتية الرقمية لضمان سرعة وموثوقية المعاملات المالية عبر الإنترنت.
- تطوير منصات دفع مرنة تتكامل بسهولة مع الأنظمة المختلفة وتدعم المدفوعات عبر الإنترنت في جميع الأوقات.

---

[43]European Commission (2021), *Integrating Digital PaymentSystems for Cross-Border Transactions*.
[44]Thompson, G., & Smith, J. (2021), *TechnologicalBarriers to Digital Payment Adoption: A BehavioralStudy*. Journal of Business &Technology, 8(3), 245-262.
[45]Aisen, A., &Haidar, J. I. (2021), *Cybersecurity in Financial Services: Solutions for the Digital Age*. Journal of Cybersecurity, 7(2), 123-137.
[46]World Bank (2021), *Improving Digital Infrastructure for Financial Services and Inclusion*.

- التحسين المستمر للخوادم وأنظمة التخزين السحابي التي تضمن عدم انقطاع الخدمة وتوفير التجربة السلسة للمستخدم.

تبني تقنيات مثل الذكاء الاصطناعي والعملات الرقمية:[47]

- تطبيق الذكاء الاصطناعي (AI) لتحليل البيانات الكبيرة واكتشاف الأنماط المالية المشبوهة بسرعة.
- استخدام تقنيات البلوك تشين لتوفير سجل موثوق وآمن للمعاملات المالية، مما يزيد من الشفافية ويسهل تتبع التدفقات المالية.
- العملات الرقمية المركزية (CBDC) يمكن أن تكون حلاً لتعزيز الشفافية والتقليل من التهرب الضريبي من خلال الرقابة المشددة على المعاملات.

تحسين تكامل الأنظمة المالية المختلفة:[48]

- الربط بين أنظمة الدفع المحلية والدولية :استخدام تقنيات API لتمكين الأنظمة المختلفة من التواصل بسهولة مع بعضها البعض.
- تطوير نظم دفع موحدة تدعم كافة العملات والمناطق الجغرافية مما يسهل التحويلات بين البلدان المختلفة.
- استخدام أنظمة المعاملات السريعة (Real-Time Payment Systems)لتعزيز الشفافية والتتبع الفوري للمعاملات.

التدريب والتعليم المستمر للجهات المعنية:[49]

- تنفيذ برامج تدريبية للمؤسسات المالية حول كيفية التفاعل مع الأنظمة الإلكترونية الجديدة.
- تفعيل أنظمة التوعية للمواطنين حول أهمية الأمان الرقمي وكيفية حماية معلوماتهم الشخصية.

[47]IBM (2022), *Blockchain for TaxCompliance: Opportunities for the Digital Future*.
[48]European Commission (2021), *Integration of Digital PaymentSystems for Cross-Border Transactions*.
[49]Thompson, G., & Smith, J. (2021), *Digital PaymentSystems: How Training and Awareness Are Key to Adoption*. Journal of Business &Technology, 8(3), 245-262.

- دمج أنظمة الذكاء الاصطناعي في عمليات التدقيق الضريبي للمساعدة في اكتشاف المعاملات غير القانونية.

المبحث الثالث : عرض منهجي للدراسات السابقة

في ضوء الأهداف المرجوّة من هذه الدراسة، يهدف هذا المبحث إلى **عرض أبرز الدراسات السابقة** المرتبطة بموضوع الدفع الإلكتروني وعلاقته بالتهرب الضريبي، وذلك عبر **استعراض مناهجها البحثية ونتائجها** الرئيسية. وسيقسم إلى مطلبين (المطلب الأول :الدراسات العربية و المطلب الثاني :الدراسات الأجنبية)، مع التركيز على كيفية ارتباط كل منها بمسار البحث الحالي، تمهيدًا لاستنباط نقاط القوة والقصور التي ستُناقش في المبحث الرابع

المطلب الأول : عرض الدراسات العربية

أ. الحوكمة الضريبية

1) دراسة د.عبد الرحمن بكر,"الحوكمة الضريبية و أثرها في الحد من التهرب الضريبي".

تناولت الدراسة تأثير تطبيق مبادئ الحوكمة الضريبية في الحد من التهرب الضريبي في الأردن، من خلال التركيز على الشفافية، المساءلة، وجودة النظام الضريبي. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى دراسة ميدانية باستخدام الاستبيان شملت موظفين في دائرة الضريبة. أظهرت النتائج وجود علاقة قوية بين تطبيق الحوكمة وانخفاض التهرب الضريبي، مع توصيات بضرورة تطوير القوانين وتعزيز الرقابة. وقد حدّت من الدراسة محدودية الإطار الزمني واعتمادها على وجهة نظر موظفي الضريبة فقط دون إشراك المكلفين.

2) دراسة د. حدادو فهيمة " الحوكمة الضريبية و أثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر خلال الفترة (2016/2008)"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة الضريبية على تطور الحصيلة الجبائية في الجزائر بين عامي 2008 و2016. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المؤشرات الجبائية الرسمية، مع التركيز على مبادئ الشفافية، المساءلة، ومحاربة الفساد. توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الحوكمة يُحسن من الإيرادات الضريبية ويزيد من فاعلية النظام الجبائي. وقد حدّت من الدراسة اقتصارها على البيانات الإحصائية الرسمية دون التعمق في تقييم تطبيق تلك المبادئ ميدانيًا أو دراسة سلوك المكلفين.

ب. التحول الرقمي والإدارة الضريبية

3) دراسة د.بوشملة زهير , س.سعيدة "التحول الرقمي للإدارة الضريبية كاستراتيجية لتحسين مستوى الوعي الجبائي للمكلفين بالضريبة "(2021).

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تطبيق الحوكمة الضريبية على تطور الحصيلة الجبائية في الجزائر بين عامي 2008 و2016. استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي من خلال دراسة المؤشرات الجبائية الرسمية، مع التركيز على مبادئ الشفافية، المساءلة، ومحاربة الفساد. توصلت الدراسة إلى أن تعزيز الحوكمة يُحسن من الإيرادات الضريبية ويزيد من فاعلية النظام الجبائي. وقد حدّت من الدراسة اقتصارها على البيانات الإحصائية الرسمية دون التعمق في تقييم تطبيق تلك المبادئ ميدانيًا أو دراسة سلوك المكلف.

4) دراسة د.عزالدين عوان و د.ا،سعيداني "رقمنة الإدارة الجبائية كآلية لتفعيل التحقيق الجبائي وتشخيص الخطر الجبائي - مركز الضرائب بالجلفة أنموذجا-" (2021).

هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في دعم التحقيقات الجبائية وتحليل المخاطر الضريبية، من خلال دراسة ميدانية بمركز الضرائب في ولاية الجلفة. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على البيانات الميدانية والتقارير الرسمية. كشفت النتائج أن الرقمنة ساهمت في تحسين دقة المراقبة الجبائية وسرعة اكتشاف التهرب الضريبي، لكنها لا تزال تعاني من ضعف التغطية الرقمية وتدريب الموارد البشرية. وقد حدّت من الدراسة تركيزها على مركز واحد فقط، مما يُقلل من شمولية النتائج على المستوى الوطني.

5) دراسة د.حنيش احمد " انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر"(2019).

استهدفت الدراسة تحليل أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية على فعالية الأداء الجبائي في الجزائر، من خلال دراسة مؤشرات التسيير الإلكتروني وتطبيقاته في العمل الجبائي. اتبع الباحث المنهج الوصفي التحليلي، مدعومًا بتحليل وثائق ومقابلات مع موظفي الإدارة الضريبية. بيّنت النتائج أن تطبيق الإدارة الإلكترونية ساعد في تبسيط الإجراءات وتقليل فرص الفساد، إلا أن فعالية هذه الأنظمة ما زالت محدودة بسبب ضعف البنية التحتية الرقمية. وقد حدّت من الدراسة محدودية البيانات الدقيقة وغياب تقييم مباشر لأثر الرقمنة على تحصيل الضرائب.

6) دراسة د.علاء الصبيحي "أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي " (2022).

تطرقت الدراسة إلى قياس أثر التحول الرقمي في خفض مستويات التهرب الضريبي، وذلك من خلال دراسة ميدانية شملت مؤسسات ضريبية وعدد من المكلفين في إحدى الدول العربية (لم تُذكر الدولة في العنوان). اعتمد الباحث على المنهج الكمي باستخدام استبيان موجه وتحليل البيانات الإحصائية. أظهرت النتائج أن الرقمنة قللت من فرص التهرب عبر تتبع العمليات المالية وتسهيل الرقابة. وقد حدّت من الدراسة عدم شمولها لقطاعات الاقتصاد غير الرسمي وعدم تفصيلها لخصائص النظام الضريبي المحلي.

ج. الدفع الإلكتروني

7) دراسة ن.ميميوني وف.بن طالبي "نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر، و اقعه و أثره على الاقتصاد الوطني"(2020)

سعت الدراسة إلى تشخيص واقع الدفع الإلكتروني في الجزائر وقياس أثره على مختلف الجوانب الاقتصادية، بما فيها الجباية والشفافية المالية. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل البيانات الرسمية حول معاملات الدفع الإلكتروني. بيّنت النتائج أن النظام لا يزال في مرحلة النمو، لكنه يساهم في تقليص التعاملات النقدية ورفع كفاءة التحصيل. وقد حدّت من الدراسة تركيزها على الجانب الاقتصادي العام دون التعمق في العلاقة المباشرة بين الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي.

8) دراسة د.جميل صابوني " دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي"(2021).

تناولت الدراسة إشكالية تأثير نظم الدفع الإلكتروني على الحد من ظاهرة التهرب الضريبي، من خلال تحسين الشفافية في المعاملات المالية. كما اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لفحص واقع تطبيق هذه النظم في الجزائر، واستخدمت المنهج الاستبياني لجمع البيانات من المكلفين بالضريبة وموظفي الإدارة الضريبية. تهدف الدراسة إلى تقييم مدى فعالية الدفع الإلكتروني في تعزيز تحصيل الإيرادات الضريبية وتقليص الفجوات الناجمة عن التهرب الضريبي. وبحسب الدراسة إن تبني منظومة الدفع الإلكتروني يساهم بشكل فعّال في الحد من التهرب الضريبي من خلال تتبع المعاملات وتعزيز الشفافية المالية. كما بيّنت أن نجاح هذا الدور مرتبط بمدى جاهزية البنية التحتية التقنية ومدى التزام الأطراف المتعاملة. وتتمثل حدود الدراسة في تركّزها على جانب نظري ومجموعة محدودة من البيانات الميدانية، ما يستدعي دراسات أوسع تشمل قطاعات ونماذج اقتصادية مختلفة.

9) دراسة أحمد عصمت " أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي و انعكاساته على تحسين الحصيلة الضريبية "(2022)

عمدت الدراسة إلى إشكالية تأثير التحول الرقمي على الحد من التهرب الضريبي وانعكاساته على تحسين الحصيلة الضريبية، مع التركيز على مصلحة الضرائب العامة في مصر . وقداعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتفسير العلاقة بين التحول الرقمي والامتثال الضريبي، واستخدمت المنهج الكمي من خلال استبيانات وزعت على عينة عشوائية شملت مأموري الضرائب، محاسبين قانونيين، وأعضاء هيئة تدريس، بلغ عددها 384 مفردة .هدفت الدراسة إلى تقييم مدى فاعلية التحول الرقمي في تعزيز الشفافية وتقليص فرص التهرب الضريبي، مما يساهم في تحسين الإيرادات الضريبية. توصلت الدراسة إلى أن التحول الرقمي يُعد من أهم الوسائل الحديثة في الحد من التهرب الضريبي، إذ يسهم في رفع كفاءة الرقابة الضريبية وتحقيق الشفافية في المعاملات المالية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة طردية قوية بين استخدام التقنيات الرقمية وزيادة الحصيلة الضريبية. ومن أبرز التوصيات ضرورة توفير بنية تحتية رقمية

متطورة وتدريب الكوادر البشرية. أما حدود الدراسة فتمثلت في تركيزها على عينة من العاملين في مصلحة الضرائب المصرية فقط، ما يحد من تعميم النتائج على قطاعات أو دول أخرى.

10) دراسة حسان كماش "مساهمة الرقمنة في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر- الكشف التلخيصي السنوي" ERA نموذجا" (2021).

ركزت دراسة حسان كماش إشكالية مدى مساهمة الرقمنة، من خلال الكشف التلخيصي السنوي(ERA) ، في تفعيل عمليات التحري والرقابة الجبائية في الجزائر .اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لتسليط الضوء على الإصلاحات الرقمية في الإدارة الجبائية، مع التركيز على نظام "جبايتك" كأداة لتسهيل التصريحات الجبائية الإلكترونية . كما استخدمت الدراسة المنهج التطبيقي من خلال دراسة حالة مركز الضرائب ببرج بوعريريج، لتقييم فعالية ERA في تحسين جمع المعلومات وتصنيف المكلفين بالضريبة .هدفت الدراسة إلى إبراز دور الرقمنة في تعزيز كفاءة وشفافية الرقابة الجبائية وتقليص الاعتماد على الإجراءات التقليدية.

11) دراسة علال بشير: إشكالية الدفع الالكتروني في الجزائر دراسة تحليلية خلال الفترة(2016-2022)

تناولت الدراسة إشكالية تطبيق نظم الدفع الإلكتروني في الجزائر خلال الفترة من 2016 إلى 2022، مع التركيز على المعوقات التي تواجه النظام في المؤسسات المالية والضريبية. اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الوصفي، مدعومًا بالبيانات التي تم جمعها من خلال تقارير رسمية ودراسات ميدانية. أظهرت الدراسة أن الدفع الإلكتروني لا يزال يواجه العديد من التحديات مثل ضعف البنية التحتية والتعاملات التقليدية. وقد حدّت من الدراسة تركيزها على الجانب النظري وتفتقر إلى تحليل ميداني شامل يشمل كافة القطاعات.

12) دراسة الدكتوركمال مولوج .....(وأخ) : أثرتبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي(2022).

تهدف الدراسة إلى تحليل تأثير تبني نظام الدفع الإلكتروني في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي في الجزائر، من خلال استعراض التجارب المحلية والدولية. اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، مع جمع البيانات من تقارير رسمية واستبيانات موجهة للمكلفين بالضريبة. أظهرت النتائج أن الدفع الإلكتروني يساعد في تعزيز الشفافية وتقليص فرص التهرب الضريبي، لكنه لا يزال بحاجة إلى تحسين في البنية التحتية والتوعية لدى المكلفين. وقد حدّت من الدراسة اقتصارها على العوامل التقنية والإدارية دون التطرق للتحديات الاجتماعية والنفسية للمكلفين.

13) دراسة الطاهري صبرين "دورنظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهريب الضريبي: دراسة ميدانية."(2021)

تطرقت هذه الدراسة إلى فحص تأثير نظام الدفع الإلكتروني في تقليل حجم التهرب الضريبي، من خلال دراسة ميدانية شملت عددًا من المكلفين بالضريبة في الجزائر. اعتمدت الدراسة على المنهج الكمي باستخدام الاستبيانات

وتحليل البيانات الناتجة عنها. خلُصت النتائج إلى أن الدفع الإلكتروني يُسهم بشكل كبير في تخفيض التهرب الضريبي من خلال تسهيل وتتبع المدفوعات المالية. وقد حدّت من الدراسة اقتصارها على عينة محدودة من المكلفين، مما يقلل من إمكانية تعميم النتائج على جميع المكلفين في الجزائر.

14) دراسة علاء سعيد " تقييم دورنظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظرمكاتب المحاسبة والدوائرالضريبية"(2021).

تهدف دراسة علاء سعيد حسين سعد إلى تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من ظاهرة التهرب الضريبي من وجهة نظر مكاتب المحاسبة والدوائر الضريبية في فلسطين. تنطلق إشكالية الدراسة من التساؤل حول مدى كفاءة هذه النظم في تحسين الرقابة وتعزيز الشفافية الضريبية.

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، واستندت إلى جمع البيانات من خلال استبانة موجهة لعينة من المحاسبين والعاملين في الإدارات الضريبية. كما استخدمت أدوات إحصائية لتحليل النتائج وتفسيرها بشكل علمي.

توصلت الدراسة إلى أن نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية تلعب دورًا فعّالًا في الحد من التهرب الضريبي من خلال تعزيز دقة البيانات وتسهيل عمليات الرقابة والمتابعة الضريبية. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين استخدام هذه النظم وفعالية الإدارة الضريبية في الكشف عن حالات التهرب. أما حدود الدراسة فتمثلت في اقتصارها على البيئة الفلسطينية، مما قد يحد من تعميم النتائج، إضافة إلى التحديات المرتبطة بمستوى تبني التكنولوجيا والبنية التحتية التقنية في بعض المؤسسات.

15) دراسة مرباح صاليحة ..واخرون " مظاهرتفعيل بيئة الدفع الالكتروني بين الحتمية الاقتصادية والمتطلبات القانونية"(2018).

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى قدرة وسائل الدفع الإلكترونية على مواكبة تطورات التجارة الإلكترونية، مع التركيز على التحديات القانونية المرتبطة بإثبات المعاملات الرقمية .تتمثل إشكالية الدراسة في التناقض بين الحاجة الاقتصادية لتبني هذه الوسائل والتأخر في توفير إطار قانوني مناسب ينظم استخدامها .

اعتمدت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم تحليل الجوانب الاقتصادية والتشريعية المتعلقة ببيئة الدفع الإلكتروني، مع التركيز على القوانين الجزائرية ذات الصلة .و كذا على تحليل مضمون النصوص القانونية والتنظيمية الجزائرية المتعلقة بالدفع الإلكتروني، مع الاستعانة بأمثلة مقارنة من بعض الدول. وتم دعم الطرح النظري بعرض واقع بيئة الدفع الإلكتروني في الجزائر، مستندة إلى بيانات وتقارير رسمية.

توصلت الدراسة إلى أن الدفع الإلكتروني يشكل ضرورة اقتصادية ملحة في ظل التحول الرقمي، غير أن غياب إطار قانوني متكامل وفعال يمثل عائقًا رئيسيًا أمام تفعيله الشامل في الجزائر. كما بيّنت أن الجوانب التشريعية

الحالية ما زالت تعاني من قصور في مواكبة التطورات التكنولوجية المتسارعة. من بين حدود الدراسة تركيزها على الإطار النظري دون إجراء دراسة ميدانية تدعم النتائج. إضافة إلى ذلك، اقتصرت على التحليل القانوني المحلي دون توسع كافٍ في التجارب المقارنة الدولية.

المطلب الثاني : عرض الدراسات الأجنبية

1) الدراسة قام بها الباحثان (MOHAMED SAAD,MOUSSA HADJEB)

بعنوان : ELECTRONIC PAYMENT METHODS AND THEIS IMPACT ON THE ECONOMIES OF LEADING COUNTRIES IN THE WORLD ARABWORLD(2024)

هدفت الدراسة إلى تحليل تأثير وسائل الدفع الإلكتروني على اقتصاديات الدول الرائدة في العالم العربي، من خلال دراسة مقارنة شملت عددًا من هذه الدول. استخدم الباحثان المنهج الوصفي التحليلي، مع الاعتماد على بيانات إحصائية وتجارب واقعية لنظم الدفع الإلكتروني. أظهرت النتائج أن انتشار هذه الوسائل يُسهم في تحسين الشفافية وتقليص حجم الاقتصاد الموازي، وبالتالي تقليل معدلات التهرب الضريبي. كما بينت الدراسة وجود تفاوت في مستوى الجاهزية التقنية بين الدول. وقد حدّت من الدراسة تركيزها على الأثر الاقتصادي العام دون التعمق الكافي في الجوانب الضريبية بشكل منفصل.

2) الدراسة قام بها الباحث " Omeh Victor Amobi"

بعنوان : "Impact of eloctronic payment syseten On tan evasion in Naigeria (2015-2021)

تناولت هذه الدراسة تأثير أنظمة الدفع الإلكتروني على ظاهرة التهرب الضريبي في نيجيريا خلال الفترة ما بين 2015 و2021. استخدم الباحث المنهج الكمي، مستندًا إلى بيانات رسمية وتقارير من هيئة الضرائب ومؤسسات الدفع الإلكترونية. أظهرت النتائج أن الدفع الإلكتروني ساهم في تقليل التهرب الضريبي تدريجيًا، من خلال تقليل الاعتماد على المعاملات النقدية وتوسيع قاعدة المكلفين. كما أشارت الدراسة إلى تحديات تتعلق بثقة المواطنين في الأنظمة الإلكترونية. وقد حدّت من الدراسة عدم تغطيتها الكاملة للقطاع غير الرسمي الذي يشكل نسبة كبيرة من الاقتصاد النيجيري.

3) الدراسة قام بها الباحثان : OSSAMA MOHAMED KHALED BALLOUT,SALAH MUSTAFA HARB, LAITH MOHAMED ALI

بعنوان : " The expected effect of electronic Biling in Inccreasing the efficiency of ton collection in jordon : (case study Income soles tase Departoment).

سعت الدراسة إلى قياس الأثر المتوقع لتطبيق الفوترة الإلكترونية في تحسين كفاءة تحصيل الضرائب في الأردن، من خلال دراسة حالة على دائرة ضريبة الدخل والمبيعات. اعتمد الباحثون المنهج التحليلي مع تطبيق أدوات إحصائية لقياس العلاقة بين الفوترة الإلكترونية وتحقيق الإيرادات الضريبية. أشارت النتائج إلى أن الفوترة الإلكترونية

تُعد أداة فعالة لتقليل التهرب الضريبي وزيادة التزام المكلفين. وقد أوضحت الدراسة أن التطبي'ق الفعلي يواجه تحديات في البنية التحتية والتكامل بين الأنظمة. وقد حدّت من الدراسة اقتصارها على دائرة واحدة دون تعميم النتائج على باقي القطاعات أو الجهات الجبائية.

المبحث الرابع : مناقشة وتحليل الدراسات السابقة

بعد إتمام عرض الدراسات السابقة، يتناول هذا المبحث **مناقشتها وتحليلها** بشكل مقارن، مستندًا إلى جدول تحليلي يبيّن **محاور المقارنة**(عنوان الدراسة، مجال تركيزها، النقاط المشتركة، الفروقات المنهجية والمجالية، وأبرز التوصيات). يهدف هذا التحليل إلى **إظهار الاتجاهات البحثية السائدة، وتحديد الفجوات المعرفية والتطبيقية** التي ستشكل نقطة انطلاق للبحث الحالي، مما يعزز الإطار النظري والدعائم التحليلية للدراسة

جدول رقم 01 : الجدول المقارن لدراسات السابقة

رقم الدراسة	اسم الكاتب	عنوان الدراسة	محور الدراسة	النقاط المشتركة	الفروقات	أبرز التوصيات
الدراسات العربية						
01	د. عبد الرحمن بكر	الحوكمة الضريبية وأثرها في الحد من التهرب الضريبي	الحوكمة والتهرب الضريبي	الحوكمة كأداة للرقابة وتقليل التهرب	تطبيقها في بيئة الأردن القانونية فجوة مكانية	تفعيل أدوات الرقابة الحديثة والشفافية
02	د. حدادو فهيمة	الحوكمة الضريبية وأثرها على الحصيلة الجبائية في الجزائر (2008-2016)	الحوكمة والجباية العامة	علاقة الحوكمة بالتحصيل الضريبي	تحليل زمني خاص بالجزائر فجوة زمنية	إصلاح المنظومة التشريعية وتعزيز المساءلة
03	د. بوشملة	التحول الرقمي للإدارة	التحول الرقمي والوعي	التحول الرقمي يدعم	تركيز على جانب الوعي	الحملات التوعوية

	زهير وسعيدة	الضريبية كاستراتيجية لتحسين وعي المكلفين بالضريبة	الجبائي	الامتثال الطوعي	أكثر من الرقابة فجوة تطبيقية	وتوسيع الرقمنة
04	د. عز الدين عوان و د. محمد السعيد سعيداني	رقمنة الإدارة الجبائية لتفعيل التحقيق الجبائي – الجلفة أنموذجًا	الرقمنة والتحقيق الجبائي	الرقمنة تسهم في تشخيص الخطر الجبائي	دراسة حالة محلية محددة (الجلفة) فجوة مكانية	تعميم الرقمنة وتحديث أدوات التحقيق
05	د. حنيش أحمد	انعكاسات تطبيق الإدارة الإلكترونية على أداء الإدارة الجبائية في الجزائر	الإدارة الإلكترونية والجباية	استخدام تكنولوجيا المعلومات في تحسين الكفاءة	نقص في تكامل الأنظمة الجبائية فجوة تطبيقية	تطوير البنية التحتية المعلوماتية
06	د. علاء الصبيحي	أثر التحول الرقمي في الحد من التهرب الضريبي	الرقمنة والتهرب الضريبي	الرقمنة تحدّ من التهرب وتزيد الشفافية	البيئة القانونية غير المتكاملة فجوة معرفية	إلزامية الرقمنة وتكامل الأنظمة
07	ن. ميميوني و ف. بن طالبي	نظام الدفع الإلكتروني في الجزائر وأثره على الاقتصاد	الدفع الإلكتروني والاقتصاد	تعزيز الشمول المالي وتحسين الإيرادات	تركيز اقتصادي عام وليس جبائيًا بحتًافجوة	تحسين الإطار القانوني لتعميم الدفع

		الوطني	الوطني		مفهومية	الإلكتروني
08	د. جميل صابوني	دور منظومة الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني وسيلة لمحاصرة الاقتصاد الموازي	تحليل نظري شامل بدون دراسة حالة فجوة تحليلية	دعم ثقافة التعاملات الإلكترونية
09	علال بشير	إشكالية الدفع الإلكتروني في الجزائر 2016-2022	الدفع الإلكتروني في الجزائر	ضعف التطبيق مقابل التوجه الرقمي	دراسة تحليلية ذات بعد تاريخي فجوة تحليلية	تطوير التشريعات وتحديث المنصات
10	د. كمال مولوج وآخرون	أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني يعزز التتبع الضريبي	دراسة متعددة القطاعات فجوة معرفية	تعميم النظام على كل الفئات
11	الطاهري صبرين	دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهريب الضريبي – دراسة ميدانية	الدفع الإلكتروني والتهريب الجبائي	الدفع يقلل التهرب من خلال التتبع	دراسة ميدانية على فئة محددة(ولاية المدية) فجوة مكانية	توسيع العينة الميدانية وتعزيز المصداقية
12	مرباح	مظاهر تفعيل	بيئة الدفع	أهمية الإطار	تركيز على	ضرورة

	صاليحة وآخرون	بيئة الدفع الإلكتروني بين الحتمية الاقتصادية والمتطلبات القانونية	الإلكتروني	القانوني والاقتصادي	البيئة أكثر من النتائج الجبائية فجوة مكانية	مواءمة الجوانب القانونية والاقتصادية
13	د. علاء سعيد	تقييم دور نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في الحد من التهرب الضريبي	نظم المعلومات والتهرب الضريبي	النظم المعلوماتية تعزز الشفافية	دراسة من وجهة نظر محاسبين ودوائر فجوة نظرية	تبني الأنظمة الحديثة وزيادة التكوين
14	د. الطاهري صبرين	دور نظام الدفع الإلكتروني في تخفيف حجم التهريب الضريبي: دراسة ميدانية	الدفع الإلكتروني والتهريب الجبائي	النتائج الإيجابية للدفع الإلكتروني	نفس الكاتبة لدراسة مكررة برؤية ميدانية فجوة مكانية	تعميم النظام وتقييم الأداء
15	د. كمال مولوج وآخرون	أثر تبني نظام الدفع الإلكتروني على الحد من التهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني يسهل عملية التحصيل	دراسة اقتصادية تحليلية فجوة تحليلية	دعم استخدام الوسائل الإلكترونية

الدراسات الاجنبية						
16	Omeh Victor Amobi	Impact of Electronic Payment System On Tax Evasion in Nigeria (2015–2021)	الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي	الدفع الإلكتروني أداة للحد من التهرب	دراسة في بيئة نيجيرية مختلفة فجوة مكانية	دعم البنية الرقمية وتعزيز الشفافية
17	OSSAMA BALLOUT, SALAH HARB, LAITH ALI	The Expected Effect of Electronic Billing on Tax Collection Efficiency – Jordan	الفوترة الإلكترونية والجباية	أدوات رقمية لتعزيز الكفاءة الجبائية	تركيز على الفوترة وليس الدفع الإلكتروني فجوة تطبيقية	جعل الفوترة الإلكترونية إلزامية
18	MOHAMED SAAD, MOUSSA HADJEB	Electronic Payment Methods and Their Impact on the Economies of the Arab World	الدفع الإلكتروني والاقتصاد	تعزيز الاقتصاد الرسمي بفضل الرقمنة	تركيز اقتصادي أكثر من جبائي فجوة تطبيقية	تطوير البنية الرقمية وتعميم الوسائل

خلاصة الفصل:

يهدف الفصل الأول، المعنون بـ"الإطار النظري والدراسات السابقة"، إلى إرساء الأساس المعرفي والبحثي اللازم لفهم وتحليل إشكالية الدراسة المتعلقة بـ"أثر تعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي "في الجزائر تم تقسيم هذا الفصل إلى أربع مباحث رئيسية لتغطية الأدبيات النظرية المتعلقة بمتغيرات الدراسة واستعراض الدراسات السابقة ذات الصلة

في المبحث الأول: الأدبيات النظرية لمتغيرات الدراسة، تم التعمق في مفهومي الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي . فيما يخص الدفع الإلكتروني، تناول الفصل نشأته ومفهومه، موضحاً جذوره التاريخية التي تعود إلى عام 1871 مع خدمة تحويل الأموال عبر التلغراف، وتطور تسوية المدفوعات بين البنوك إلكترونياً، وظهور شبكات مثل Fedwire7 ، وصولاً إلى الأنظمة الحاسوبية المتقدمة .تم تعريف الدفع الإلكتروني بأنه نقل القيمة من حساب دفع إلى آخر باستخدام جهاز أو قناة رقمية.، وإبراز أهم معالم تطوره في الجزائر، مثل إنشاءGIE Monétique عام 2014، وإطلاق بطاقةEdahabiaعام 2016، وبدء خدمة V-CAC عام 2018كما تم تسليط الضوء على خصائص ومميزات الدفع الإلكتروني، مثل طبيعته الدولية، واستخدامه للنقود الإلكترونية، وإمكانية تسوية المعاملات عبر الإنترنتوعرض الفصل أنواع وسائل الدفع الإلكتروني المختلفة، بما في ذلك النقود الإلكترونية، محفظة النقود الإلكترونية، البطاقات البنكية، الشيك الإلكتروني، ونظام التحويلات المالية الإلكترونية

الجزء الثاني من المبحث الأول ركز على الأدبيات النظرية حول التهرب الضريبي، حيث عُرف بأنه جميع المخالفات القانونية أو استغلال الثغرات للتخلص من دفع الواجب الضريبي .... 23تم تفصيل أسباب التهرب الضريبي المتعددة، والتي تشمل الأسباب الاقتصادية، التنظيمية والفنية، التشريعية، والأخلاقية .... 25كما تناول الفصل أشكال وطرق التهرب الضريبي، مقسماً الأشكال حسب المشروعية (مشروع وغير مشروع)، وحسب المكان (محلي ودولي)، وحسب الحجم (كلي وجزئي)وتم شرح طرق التهرب الضريبي، كالتحايل المحاسبي (تخفيض الإيرادات أو تضخيم النفقات) والتحايل المادي والقانوني

كما وقد تم عرض مختلف الدراسات السابقةالعربية والأجنبية وتحليلها وإكتشاف الفجوات المنوطة بها بناءً على ما تم تقديمه في هذا الفصل، يتضح أن الموجة الرقمية العالميةقد غيرت أنماط المعاملات المالية بشكل جذري، وأن الدفع الإلكتروني، بفضل قدرته على توفير تتبع دقيق للمعاملات وحفظها في سجلات رقمية قابلة للتحليل والتدقيق، يُعد آلية رقابة متقدمة يمكن للإدارات الضريبية الاعتماد عليها للحد من التهرب الضريبي . فالوجود الرقمي للعمليات يسهل على الهيئات الضريبية رصد أي تحركات مالية مشبوهة باستخدام أدوات تحليل البيانات . بهذا، يوفر الفصل الأول الإطار النظري الشامل لفهم المتغيرات الأساسية للدراسة ويراجع الجهود البحثية السابقة ذات الصلة، مما يمهد الطريق للتحليل التطبيقي ومناقشة النتائج اللاحقة في فصول الدراسة

الفصل الثاني

الجزء التطبيقي

تمهيد

بعد أن تم تأسيس الإطارين النظري والمنهجي في الفصول السابقة لتوضيح العلاقة بين الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي، يأتي هذا الجزء ليترجم الإشكالية وفرضيات البحث إلى واقع ميداني مدروس، بهدف التحقق من مدى صحة العلاقة المفترضة بين المتغيرات من خلال أدوات قياس مناسبة وتحليل إحصائي دقيق.

يتضمن هذا الجزء ثلاث مباحث رئيسية:

1. **المبحث الأول** :تم تخصيص هذا المبحث لتحديد الطريقة والأدوات المعتمدة في الدراسة، حيث يتم توضيح مجتمع وعينة البحث، والمتغيرات المستخدمة، إلى جانب الأدوات الإحصائية والبرامج المعتمدة في التحليل، مع التحقق من صدق وثبات أداة الاستبيان.
2. **المبحث الثاني** تناول هذا المبحث بعرض وتحليل نتائج الدراسة، وتفسيرها في ضوء المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، إضافة إلى اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد لتقدير أثر كل من الأبعاد التكنولوجية والبشرية والمالية للدفع الإلكتروني على مستوى التهرب الضريبي.
3. **المبحث الثالث** :خُصّص هذا المبحث لاختبار نموذج الدراسة وفرضياتها، وذلك باستخدام الانحدار الخطي المتعدد لتحديد الأثر الإحصائي لكل من الأبعاد الثلاثة للدفع الإلكتروني على المتغير التابع (التهرب الضريبي)، مع تفسير نتائج اختبار الفرضيات ومدى دلالتها الإحصائية

ويهدف هذا الجزء إلى تقديم قراءة كمية ومعنوية لمواقف موظفي مديرية الضرائب بولايات إيليزي وجانت، وذلك من خلال توظيف المنهج الإستكشافي والإحصائي لقياس واقع تأثير الدفع الإلكتروني على تقليص ظاهرة التهرب الضريبي، بما يسهم في تدعيم المقترحات والتوصيات المستخلصة لاحقًا في ضوء النتائج المتحصل عليها.

المبحث الأول :الطريقة والأدوات المستخدمة في الدراسة.

يُعدّ تحديد المنهجية والأدوات خطوة محورية في أي دراسة علمية، إذ تُشكّل الأساس الذي تُبنى عليه نتائج البحث. وبالنظر إلى طبيعة الإشكالية المتعلقة بتأثير تعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي، تم اعتماد منهج ميداني قائم على استبيان موجه لعينة من موظفي مديريات الضرائب.

يستعرض هذا المبحث باختصار مجتمع الدراسة، وعينتها، ومتغيراتها، إلى جانب الأداة المعتمدة لجمع البيانات، واختبارات الصدق والثبات، إضافة إلى البرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليلها.

المطلب الأول : الطريقة المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا الجانب الطريقة المتبعة في الدراسة والتي تتضمن التعريف بمجتمع الدراسة والعينة المختارة منه، كما يتضمن التعريف بمتغيرات الدراسة ومصادر البيانات.

1.1.1. مجتمع وعينة الدراسة

تستلزم هذه الدراسة كغيرها من الدراسات وجود مجتمع وعينة محددين لتطبيق الدراسة عليها، وقد تمثل مجتمع وعينة الدراسة الحالية في:

أولا: مجتمع الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد أثر عناصر الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي وبغرض تحقيق هذا الهدف تم اختيار مجتمع للدراسة والذي يمكن تعريفه بجميع العناصر المتعلقة بالظاهرة المدروسة، حيث يتكون المجتمع المختار لتطبيق هذه الدراسة من كل الموظفين بمديرية الضرائب لولاية إيليزي والمقدر عددهم ب 70 عامل.و جانت والمقدر عددهم ب 72 عامل.

ثانيا: عينة الدراسة

تعرف عينة الدراسة بأنها المجموعة الجزئية من أفراد المجتمع الكلي للدراسة والتي يتم إجراء الدراسة عليها فعليا للتمكن من تعميم نتائجها على باقي أفراد المجتمع الكلي الذي أخذت منه. فبالنسبة للدراسة الحالية فقد اقتصر إجرائها على عينة مكونة من 56 موظف بمديرية الضرائب لولاية إيليزي و جانت، حيث تم اختيارهم بصفة عشوائية.

والجدول رقم (2-1) أدناه يوضح حجم العينة التي تم اختيارها للدراسة وكذا نسبتها من المجتمع الكلي الذي أخذت منه.

الجدول رقم (2-1): عينة الدراسة

حجم مجتمع الدراسة	حجم عينة الدراسة	نسبة العينة من المجتمع
172	56موظف	%39.43

المصدر: من إعداد الطلبة

2.1.1. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات

سيتم ضمن هذا العنصر التطرق إلى التعريف بمتغيرات الدراسة، إضافة إلى عرض مصادر البيانات التي تم الاعتماد عليها في بناء الدراسة.

أولا: التعريف بمتغيرات الدراسة

شملت الدراسة الحالية عدة متغيرات والتي تم اختيارها بناءعلى ما تناولته بعض الدراسات السابقة، وتتمثل هذه المتغيرات في:

أ) -المتغير التابع: ويتمثل في التهرب الضريبي.

ب)- المتغير المستقل: وهو الممثل بالدفع الإلكتروني بأبعاده الثلاثة مستقلة وهي:

- البعد التكنولوجي
- البعد البشري
- البعد المالي

ثانيا: مصادر البيانات

بغرض جمع البيانات اللازمة للدراسة تم اللجوء إلى استعمال عدة مصادر مختلفة أولية وأخرى ثانوية، وهي تتمثل فيما يلي:

أ)- المصادر الأولية:

تتعلق المصادر الأولية المعتمدة في الدراسة بالجانب العملي، وهي تتمثل في:

الاستبيان: فقصد الحصول على البيانات اللازمة للدراسة وجمعها من مصادرها الأولية تم توزيع استمارات استبيان على أفراد عينة الدراسة، ومن ثم تفريغها ومعالجها باستخدام برنامج (*SPSS V27*) وبعض الأدوات الإحصائية للتوصل إلى نتائج الدراسة.

ب) - المصادر الثانوية:

تتعلق المصادر الثانوية المعتمدة في الدراسة بالجانب النظري، وهي متمثلة في:

كل ما هو متوفر من مراجع متنوعة حول موضوع الدراسة سواءكانت ذات صلة مباشرة أو غير مباشرة، حيث أنها شملت: المقالات العلمية العربية وأيضا الأجنبية، المؤتمرات العلمية، الكتب المطبوعة والالكترونية، بالإضافة إلى

الأطروحات والرسائل العلمية المنشورة وغير المنشورة، وكذا الدراسات السابقة التي عالجت نفس موضوع الدراسة أو إحدى جوانبه.

المطلب الثاني : الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

يتناول هذا الجانب عرض الأدوات والبرامج والأساليب الإحصائية المستعملة في الدراسة وهو يشمل قسمين، تم في القسم الأول التطرق إلى الأداة الرئيسية التي تم اعتمادها في جمع البيانات اللازمة للدراسة، أما القسم الثاني فقد تم فيه التعريف بالبرامج والأساليب التي استخدمت في معالجة الدراسة إحصائيا.

1.2. الأدوات المستعملة في الدراسة

سيتم ضمن هذا العنصر التعريف بالأداة التي تم اعتمادها لجمع بيانات الدراسة، بالإضافة إلى التعرف على كيفية إعدادها وما تحتويه من محاور كما سيتم التأكد من الاتساق الداخلي لأداة الدراسة.

أولا: الاستبيان:

تماشيا مع طبيعة الدراسة وأهدافها وكذا المنهج المتبع، فقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات اللازمة للدراسة، حيث تم تصميمه انطلاقا من المزج بين الاستبيانات المستخدمة في بعض من الدراسات السابقة وذلك من خلال استخلاص الأسئلة الأكثر ملائمة للدراسة الحالية لتنسجم مع فرضياتها وأهدافها.

تم إعداد أسئلة استمارة الاستبيان بناءا على مقياس ليكارت (*Likert*) الخماسي كمعيار محدد لدرجة موافقة أو عدم موافقة أفراد العينة المبحوثة على الخيارات المحددة حول أسئلة الاستبيان، وقد تم إعطاء رمز لكل درجة من درجات سلم المقياس كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-2): ترميز مقياس ليكارت الخماسي

الدرجة	غير مو افق بشدة	غير مو افق	محايد	مو افق	مو افق بشدة
الرمز	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطلبة

بعد تحديد وصياغة أسئلة الاستبيان حيث اعتمدنا في دراستنا على الاستبيان الالكتروني تم ارسال الرابط إلى أفراد عينة الدراسة عشوائيا، حيث تم الإجابة عليه من طرف 56 فرد، فيما استبعدت منها اجابة غير صالحة للتحليل وذلك نظرا لعدم اكتمال الإجابات فيها وأيضا تعدد الإجابات في السؤال الواحد، وبذلك فقد تم قبول 55 إجابة على الاستبيان صالحة للدراسة والتحليل، وهو ما يتبين في الجدول أدناه.

الجدول رقم (2-3): تصنيف الاستبيانات

الاستبيانات الموزعة		الاستبيانات المسترجعة		الاستبيانات المقبولة	
العدد	النسبة %	العدد	النسبة %	العدد	النسبة %
70	100	56	%80	55	%98.21

المصدر: من إعداد الطلبة

ثانيا: محاور الاستبيان

يحتوي الاستبيان المعتمد في هذه الدراسة على ثلاثة (03) محاور أساسية، والتي يمكن تصنيفها ضمن قسمين كالتالي:

القسم الأول: وهو يشمل محور واحد (المحور الأول) والذي تم تخصيصه للبيانات الشخصية (المعلومات الخاصة) لأفراد العينة المبحوثة.

القسم الثاني: يشمل محورين يتعلقان بمتغيرات الدراسة (المحورالثاني و الثالث) بحيث يتضمن كل محور مجموعة من الأسئلة.

ويمكن توضيح ذلك التقسيم على النحو التالي:

أ)المحور الأول: خصص للمعلومات الخاصة للمبحوثين، ويتكون من خمسة (05) أسئلة معبر عنها بخمسة عناصر تتمثل في: الجنس، السن، المستوى التعليمي، الرتبة الوظيفية، وأخيرا الخبرة المهنية.

ب) المحور الثاني: خصص للمتغير المستقل الدفع الإلكتروني والمعبر عنه بثلاثة أبعاد، ويتكون هذا القسم من خمسة عشرة (15) سؤال مقسمة وفقا للأبعاد بالشكل التالي:

- البعد الأول: االبعد التكنولوجي ويتضمن خمسة(05) أسئلة.
- البعد الثاني: البعد البشري ويتضمن خمسة (05) أسئلة.
- البعد الثالث: المالي ويتضمن خمسة (05) أسئلة.

ج)- **المحور الثالث :** خصص للمتغير التابع التهرب الضريبي، ويتكون من تسعة (09) أسئلة.

الجدول رقم (2-4): فقرات الاستبيان ومصادرها

	الأبعاد	عدد الأسئلة
الدفع الإلكتروني	التكنولوجي	5
	البشري	5
	المالي	5
	التهرب الضريبي	**9**

المصدر: من إعداد الطلبة

ثالثا: ثبات وصدق الاستبيان

قصد التأكد من مصداقية الاستبيان المعتمد في جمع بيانات الدراسة كمقياس لمتغيراتها، تم القيام بإجراء اختبار لقياس مدى ثبات فقراته وهو اختبار ألفا كرونباخ ($\propto$) (*CronbachAlpha*)، ويشترط في هذا الاختبار أن تكون قيمة المعامل ألفا كرونباخ محصورة ما بين (0) و(1) على أن تكون أدنى قيمة دالة على وجود الثبات في الاستبيان هي القيمة 0.60 حسب (Roninson et al, 1991)، ذلك على اعتبار أنه كلما اقتربت قيمة المعامل من الواحد (1) كلما زاد ثبات فقرات الاستبيان.

فالنسبة للدراسة الحالية فقد أظهرت النتائج المتحصل عليها والموضحة في الجدول رقم (04) أن قيمة المعامل ألفا كرونباخ ($\propto$) للاستبيان ككل تساوي 0.712، وهي قيمة مقبولة كونها تفوق العتبة وهذا ما يشير إلى ثبات الاستبيان المعتمد في هذه الدراسة.

أما عن معامل صدق الاستبيان فهو المقياس الذي يمكن من خلاله التأكد من أن الاستبيان الذي تم اعتماده يتضمن أسئلة ملائمة وذات صلة بموضوع الدراسة، ويمكن الحصول على هذا المعامل عن طريق إدخال الجذر التربيعي على قيمة المعامل ألفا كرونباخ.

فالنسبة للدراسة الحالية فيشير الجدول رقم (2-5) إلى نتائج معامل صدق الاستبيان حيث يظهر أن قيمته تساوي 0.843، وهذا ما يدل على الاتساق الداخلي لكافة أسئلة محاور استبيان الدراسة.

الجدول رقم (2-5): نتائج اختبار صدق وثبات الاستبيان

المتغير	معامل الثبات	معامل الصدق
الدفع الإلكتروني	0.703	0.838
التهرب الضريبي	0.644	0.802
المجموع الكلي	0.712	0.843

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

2.2 البرامج والأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

شمل هذا العنصر التعريف بالمعالجات الإحصائية المستعملة في الدراسة من برامج وأساليب إحصائية مختلفة، والمتمثلة في:

أولا: البرامج المستخدمة في الدراسة

بهدف دراسة وتحليل بيانات الدراسة فقد تم الاعتماد على البرنامج الإحصائي "*SPSS.V 27*" في تفريغ ومعالجة تلك البيانات إحصائيا.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة

تعبر الأساليب الإحصائية عن مجموعة الإجراءات والعمليات والاختبارات التي يتم استخدامها في معالجة الدراسة إحصائيا.

ولتحقيق أهداف الدراسة الحالية واختبار فرضياتها تم إجراء التحليل الإحصائي للبيانات التي تم جمعها باستخدام الأساليب الإحصائية التالية:

- **معامل ألفا كرونباخ (*CronbachAlpha*):** وهو ما يعرف بمعامل الثبات وقد تم استخدامه بغرض تقدير مدى ثبات وصدق استبيان الدراسة.
- **التكرارات والنسب المئوية:** وتعرف أيضا بالجداول التكرارية وتم اعتمادها لوصف الخصائص الشخصية لأفراد عينة الدراسة.
- **المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية:** استخدمت من أجل وصف وتشخيص إجابات أفراد عينة الدراسة حول محاور الاستبيان.
- **نموذج الانحدار الخطي المتعدد (*Multipelinearregression model*):** بحيث تقوم فكرة هذا النموذج على دراسة أثر عدة متغيرات مستقلة والمتمثلة في هذه الدراسة على البعد التكنولوجي و البعد البشري و البعد المالي على متغير تابع واحد والمتمثل في الحد من التهرب الضريبي.

المبحث الثاني: عرض نتائج الدراسة واختبارنموذج الدراسة

يمثّل تحليل البيانات مرحلة أساسية في كل دراسة ميدانية، حيث تُترجم من خلالها المعطيات المستخلصة إلى مؤشرات كمية قابلة للفهم والمقارنة. وفي ضوء البيانات المجمعة من استبيان الدراسة، يعرض هذا المبحث اتجاهات إجابات أفراد العينة، وتحليل محاور الاستبيان المتعلقة بالدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي، بالاعتماد على المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية.

المطلب الأول : عرض نتائج الدراسة

يحتوي هذا الجانب على عنصرين، حيث تمثل العنصر الأول في تحديد اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة، بينما تمثل العنصر الثاني في التحليل الوصفي لمحاور الدراسة مع تفسير نتائجها.

1.1. اتجاه إجابات عينة الدراسة

بهدف معرفة اتجاه إجابات أفراد عينة الدراسة حول أسئلة محاور الاستبيان فقد تم تحديد المتوسطات الحسابية لدرجات مقياس ليكارت الخماسي المطبق في استبيان الدراسة وحصرها ضمن مجالات محددة ومن ثم تحديد التقييم الموافق لكل مجال على حدا. والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم (2-6): مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت مع تقييمها

المستوى	الرمز	مجال المتوسط الحسابي	تقييم المتوسط الحسابي
غير موافق بشدة	1	من 1 إلى 1.79	منخفض جدا
غير موافق	2	من 1.80 إلى 2.59	منخفض
محايد	3	من 2.60 إلى 3.39	متوسط
موافق	4	من 3.40 إلى 4.19	مرتفع
موافق بشدة	5	من 4.20 إلى 5	مرتفع جدا

المصدر: (عز حسين، 2008، صفحة 540)

2.1. التحليل الوصفي للبيانات الشخصية لأفراد العينة

تم تحليل عينة الدراسة بغية التعرف على المتغيرات الديمغرافية وكيفية توزع افراد العينة وفقا لكل متغير.

أولا: الجنس

لقد اعتمدنا في دراستنا على تقسيم مفردات العينة حسب الجنس إلى مجموعتين تمثلت في الذكور والاناث،

الجدول رقم (2-7): توزيع افراد العينة حسب الجنس

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة%
1	ذكر	23	41.8
2	انثى	32	58.2 ||	المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

من خلال الجدول أعلاه يتضح أنه من 55 موظفا يوجد ما نسبته 41.8% ذكورا و58.2% إناث وهذا ما يدل أن أغلبية الموظفين في مديرية الضرائب هم عبارة عن إناث وهذا ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل رقم (3-1): توزيع فراد العينة حسب الجنس

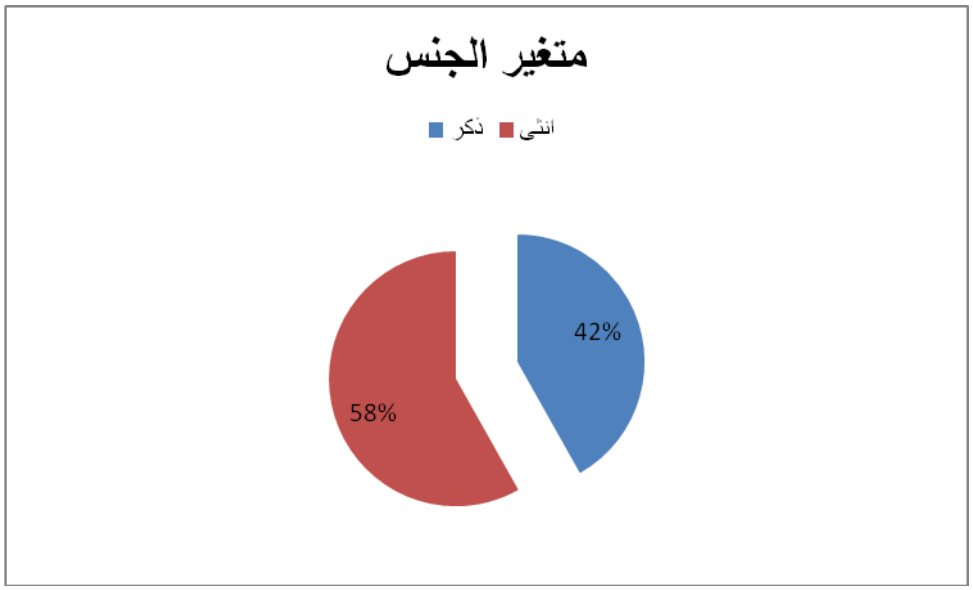

المصدر: مخرجات برنامج *SPSS V27*

ثانيا: السن

تم تقسيم الشرائح العمرية للعينة إلى فئات تتراوح بين (اقل من 30) و(من 30 الى45) و(أكبر من 45)

كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-8): توزيع افراد العينة حسب الفئة العمرية

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة%
1	(اقل من 30)	7	12,7
2	(من 30 إلى 45)	36	65,5
3	(أكبر من 45)	12	21,8
	المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ ان الفئة الأكثر مساهمة هي (من 30 إلى 45) بنسبة 65.5% ثم تليها الفئة (أكبر من 45) بنسبة 21.8%، وبعدها ما نسبته 12.7% وهي الفئة التي (أقل من 30 سنة) مما يدل على أن مدرية الضرائب تعتمد بكثرة على فئة الخبرة في تركيبة مواردها البشرية، وهذا ما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-2): توزيع افراد العينة حسب السن

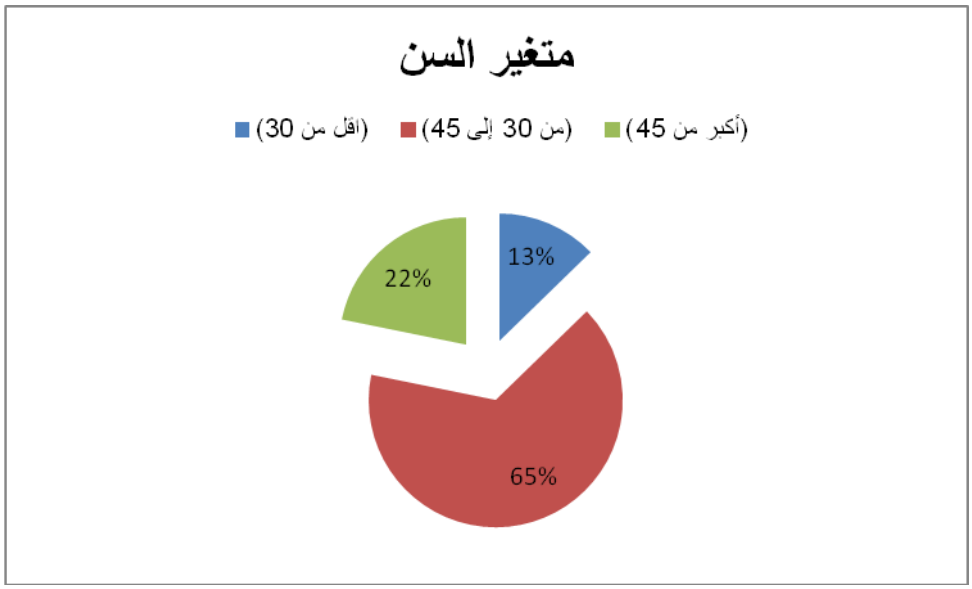

المصدر: مخرجات برنامج *SPSS V27*

ثالثا: المؤهل التعليمي

تم تقسيم عينة الدراسة حسب المستويات التعليمية التالية: شهادة مهنية، ليسانس، ماستر، دراسات عليا وكما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-9): توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

الرقم	المؤهل العلمي	التكرارات	النسبة %
1	شهادة مهنية	11	20,0
2	شهادة ماستر	17	30,9
3	شهادة ليسانس	26	47,3
4	درسات عليا	1	1,8
	المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان المستوى التعليمي السائد في هذه العينة هو الليسانس بنسبة 47.3%، ويليها الماستر بنسبة30.9%، ثم شهادة مهنية بنسبة 20.1%، ثم دراسات عليا 1.8% وهذا ما يشيرإلى أن المؤسسة محل الدراسة تعتمد في عملية التوظيف على الإطارات حاملي الشهادات الجامعية وهذا حسب ما تتطلبه طبيعة العمل في المؤسسة، ولتوضيح ذلك تمت الاستعانة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (2-3): توزيع افراد العينة حسب المستوى التعليمي

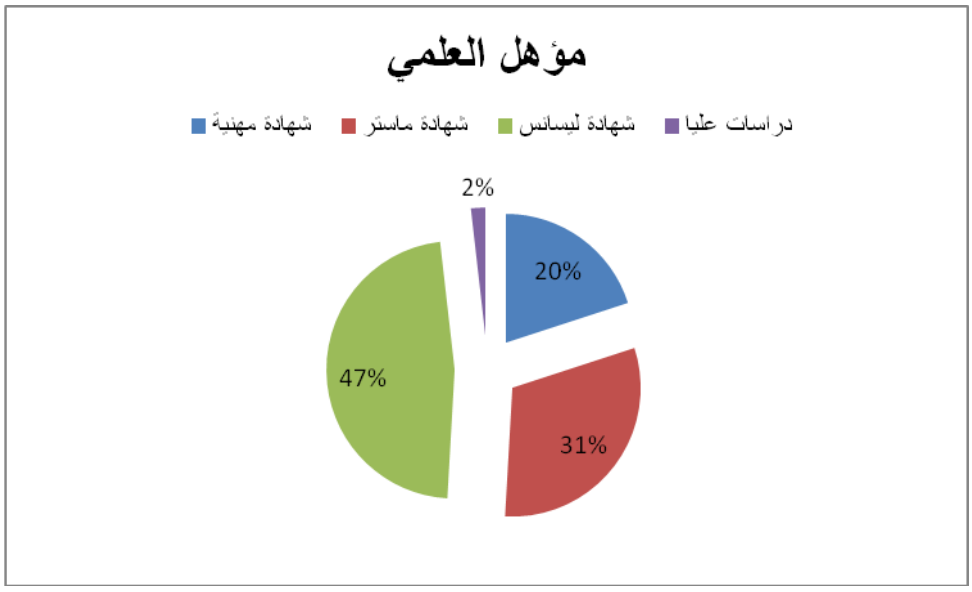

المصدر: مخرجات برنامج *SPSS V27*

رابعا: الرتبة الوظيفية

تم تقسيم مفردات العينة حسب الرتبة الوظيفية إلى رئيس مصلحة، مفتش ضرائب، موظف في التحصيل و الرقابة ، عون في الرقابة الجبائية كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-10): توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفية

الرقم	البيان	التكرارات	%النسبة
1	رئيس مصلحة	8	14,5
2	مفتش ضرائب	30	54,5
3	موظف في الرقابة و التخصيل	12	21,8
4	عون رقابة جبائية	5	9,1
	المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان54.5% مفتش ضرائب و14.5% منهم رئيس مصلحة و 21.8%من الفئة المستهدفة هم موظف في الرقابة و التحصيل بينما 9.1% عون رقابة جبائية وهذا دليل على أن عملية توزيع الاستبيان شملت تقريبا جميع المستويات الوظيفية حتى تكون العينة ممثلة للمجتمع أحسن تمثيل وحتى لا يكون هناك تحيز في الاجابات، وللتوضيح أكثر تمت الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل رقم (2-4): توزيع افراد العينة حسب المستوى الوظيفي

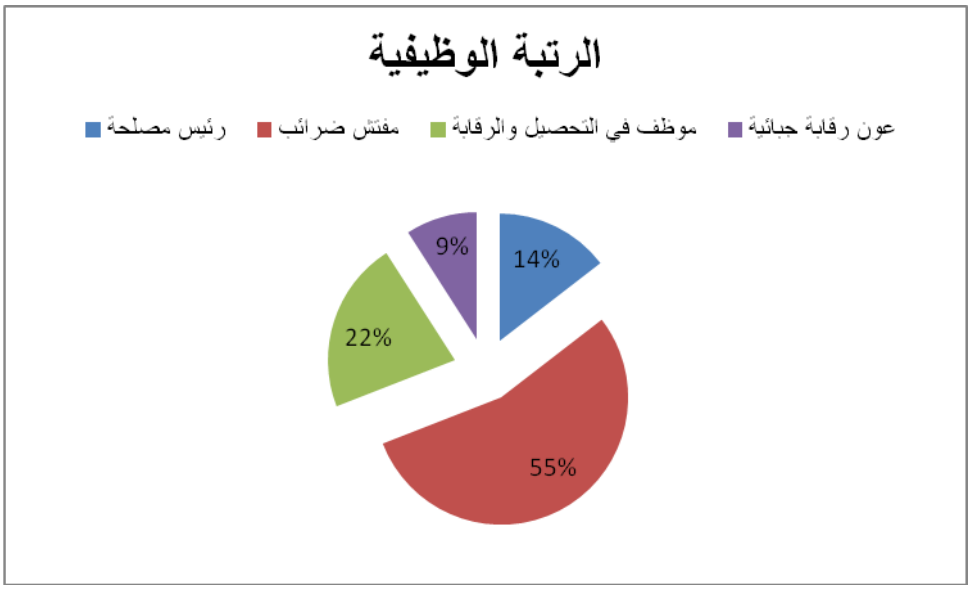

المصدر: مخرجات برنامج *SPSS V27*

خامسا: سنوات الخبرة

تم تقسيم مفردات العينة حسب سنوات الخبرة إلى الفئات التالية: 5 سنوات فأقل، من 5إلى 10سنوات، من 10سنوات إلى 20سنوات، من 20 سنة فأكثر، كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (2-11): توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

الرقم	البيان	التكرارات	النسبة%
1	أقل من 5سنوات	23	41,8
2	من5إلى 10سنة	10	18,2
3	أكثر من 10 سنوات	22	40,0
	المجموع	55	100

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

من خلال الجدول أعلاه يتضح ان أكبر فئة من العينة المدروسة تمتلك خبرة أقل من 5 سنوات بنسبة تقدر ب 41.5%، بينما تصل نسبة من يمتلكون خبرة أكثر من 10 سنوات تصل إلى 40%، والفئة التي تمتلك خبرة من 5 إلى 10

سنوات فان نسبتها تصل إلى 18.2% وهذا ما يدل على أن مديرية الضرائب شهدت عملية توظيف كبرى خلال السنوات الأخيرة وهذا تماشيا مع ما تفرضه طبيعة العمل من جهة وكذا زيادة الطلب على خدمات المديرية في ظل التقدم التكنولوجي، كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-5): توزيع افراد العينة حسب سنوات الخبرة

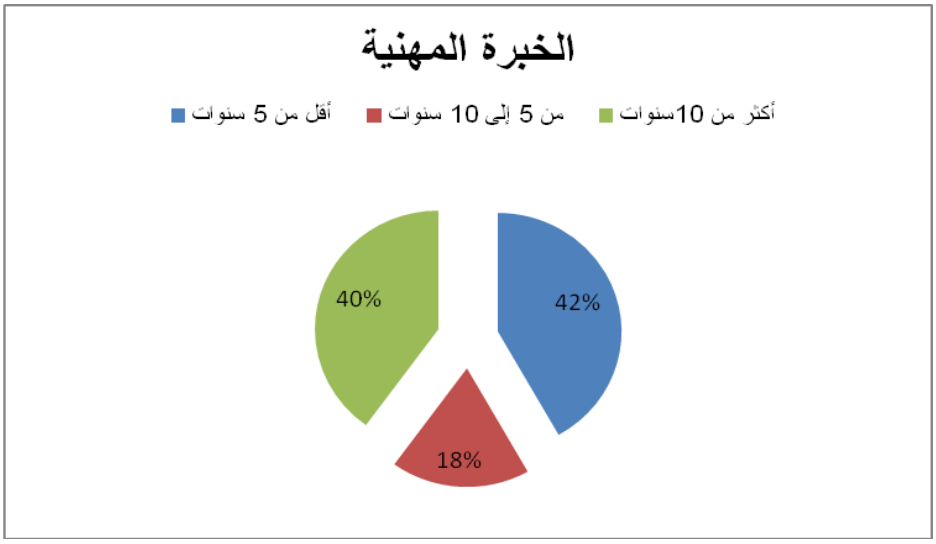

المصدر: مخرجات برنامج *SPSS V27*.

3.1. التحليل الوصفي لمحاور الاستبيان

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى عرض نتائج التحليل الوصفي لإجابات أفراد العينة المبحوثة حول أسئلة محاور استبيان الدراسة، حيث يشمل ذلك التحليل قيم المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل عبارة وأيضا للبعد ككل كما يشمل أيضا التقييم الموافق لكل منها على أن يكون تقييم تلك الإجابات بناء على تقييمات مجالات المتوسط الحسابي لمقياس ليكارت المتطرق إليها مسبقا (من المنخفض جدا إلى غاية المرتفع جدا)، ومن ثم سوف يتم تفسير تلك النتائج.

أولا: تحليل أسئلة (فقرات) محور عناصر الدفع الإلكتروني:

كما سبق الإشارة فإن محور عناصر الدفع الإلكتروني الممثل ثلاثة أبعاد، لذلك سيتم في يلي تقديم التحليل الوصفي لإجابات كل بعد على حدا.

أ) تحليل فقرات البعد التكنولوجي:

يحتوي هذا البعد على خمسة أسئلة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-12): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير التكنولوجي.

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العبارة
تتوفر بنية تحتية إلكترونية مناسبة لتفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في مركز الضرائب.	3,85	,9310	موافق
تعدّ أنظمة الدفع الإلكتروني الحالية آمنة وموثوقة للاستخدام.	3,76	,999	موافق
يتم تحديث الأنظمة الإلكترونية بشكل دوري لضمان فعاليتها.	3,64	,754	موافق
تتاح الإنترنت بسرعة وكفاءة في مقر العمل.	3,07	,979	موافق
تعتبر منصة الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام ومتوافقة مع مختلف الأجهزة.	3,60	,784	موافق
المجموع	3,58	,5350	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

يتبين لنا من الجدول أعلاه ان متوسط إجابات الافراد لبعد التكنولوجيا كانت تقريبا جميعها نحو الموافقة وفقا لسلم ليكارت حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للبعد ككل 3.58 بانحراف معياري قدره 0.535، ويفسر ذلك بأن مديرية الضرائب تعتمد على عنصر التكنولوجيا في الدفع الإلكتروني وفي نفس الوقت يعبرون عن موافقتهم فيما يخص البرامج والوسائل المستخدمة من طرف المديرية من أجل تطبيق هذاالعنصر.

ب) تحليل فقرات البعد البشري:

يحتوي هذا البعد على خمسة(05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-13): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير البشري

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العبارة
يتمتع الموظفون بالمهارات اللازمة للتعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني.	3,95	,8700	موافق
يتلقى الموظفون تكويناً دورياً حول كيفية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.	3,62	1,097	موافق
يملك الموظفين وعي كافٍ لدى بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.	3,78	,6580	موافق
يُبدي الموظفون استعداداً للتكيف مع أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة.	3,93	,6900	موافق
تشجع الإدارة وتدعم الانتقال إلى وسائل الدفع الإلكتروني.	4,07	,7900	موافق
المجموع	3,86	,5360	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

من الجدول أعلاه يتضح أن متوسط إجابات افراد العينة كانت تقريبا جميعها نحو الموافقة وفقا لسلم ليكارت حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للبعد ككل 3.86 بانحراف معياري قدره 0.536، وهذاما يفسر تركيز المديرية على البعد البشري كوسيلة للدفع الألكتروني وأيضاتركز على تحفيز عمالها على تطبيق هذا العنصر . وأيضاتركز على تحفيز عمالها على تطبيق هذا العنصر، ويفسر ذلك تعاون كل من المنظمة والعاملين لتطبيق هذه الإستراتيجية.

ج) تحليل فقرات البعد المالي:

يحتوي هذا البعد على خمسة (05) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللبعد ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-14): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول متغير المالي

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	إتجاه العبارة
تتوفر الميزانية الكافية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني.	3,49	1,120	موافق
يتم تخصيص موارد مالية كافية لصيانة ودعم الأنظمة الإلكترونية.	3,45	,9780	موافق
يقلل اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني من التكاليف الإدارية.	3,93	,7660	موافق
توفر البنوك والمؤسسات المالية دعماً فعالاً لعمليات الدفع الإلكتروني.	3,62	,9720	موافق
تكاليف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مناسبة للمكلفين بالضريبة.	3,89	,8540	موافق
المجموع	3,67	,5070	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

يتضح من الجدول أعلاه تشابه إجابات الأفراد ب الموافقة فتوضح موافقتهم على تطبيق المنظمة لعنصر المالي والاعتماد عليه كوسيلة للدفع الإلكتروني، حيث بلغت قيمة المتوسط الحسابي للبعد المالي 3.67 بانحراف معياري بلغ 0.507 .

ثانيا: تحليل أسئلة (فقرات) التهرب الضريبي:

يحتوي هذا المحور على تسعة (09) أسئلة، وقد كانت نتائج المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لكل سؤال وللمحور ككل بعد تحليل إجابات أفراد العينة كالتالي:

الجدول رقم (2-15): المتوسط الحسابي والانحراف المعياري حول التهرب الضريبي

العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	اتجاه العبارة
يؤدي الدفع الإلكتروني إلى تسريع عملية التحصيل الضريبي وتقليل التأخرات.	4,31	,4660	موافق بشدة
يقلل التحصيل الإلكتروني من الأخطاء البشرية في تسجيل المعاملات.	3,91	,9480	موافق
يزيد الدفع الإلكتروني من دقة المعطيات المالية الخاصة بالمكلفين بالضريبة	4,09	,7520	موافق
يؤدي تعميم الدفع الإلكتروني إلى تقليل التعاملات النقدية غير الرسمية.	4,02	,8500	موافق
يحد النظام الإلكتروني من فرص التلاعب في التصريحات الجبائية.	3,96	,8600	موافق
يقلص الدفع الإلكتروني من الفجوات التي يستغلها المكلفون للتهرب الضريبي	4,11	,6580	موافق
يعزز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني شفافية المعاملات المالية.	4,24	,6930	موافق بشدة
يسهل النظام الإلكتروني مراقبة التدفقات المالية المصرّح بها.	3,75	1,058	موافق
يساهم الدفع الإلكتروني في تقليص فرص إخفاء الإيرادات الحقيقية من طرف المكلفين بالضريبة	4,16	,7640	موافق
المجموع	4,06	,4070	موافق

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الإجابات تتراوح بين الموافق والموافق بشدة، كما أن المتوسط الحسابي لمحور الميزة التنافسية بلغ 4.06 بانحراف معياري قدره 0.407 وهذا ما يشر إلى أن إجابات أفراد العينة لهذا المحور كانت نحو الموافقة،مما يبين أن مديرية الضرائب تسعى إلى تحقيق أهدافها بإستعمال الدفع الإلكتروني من أجل تسريع عملية التحصيل الضريبي وتقليل التأخرات و كذلك يقلل التحصيل الإلكتروني من الأخطاء البشرية في تسجيل المعاملات. كما يحد النظام الإلكتروني من فرص التلاعب في التصريحات الجبائية كما يساهم الدفع الإلكتروني في تقليص فرص إخفاء الإيرادات الحقيقية من طرف المكلفين بالضريبة.

المبحث الثالث : نتائج الدراسة ومناقشتها

تُعدّ مناقشة نتائج الدراسة واختبار فرضياتها خطوة حاسمة في الوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة، خاصة في الدراسات التي تتناول قضايا تطبيقية مثل الدفع الإلكتروني والتهرب الضريبي. وبالاعتماد على البيانات المحصّلة من الميدان، تم استخدام نموذج الانحدار الخطي المتعدد لاختبار الفرضيات الثلاث، بهدف قياس مدى تأثير الأبعاد التكنولوجية والبشرية والمالية للدفع الإلكتروني على التهرب الضريبي، وفقًا لمخرجات برنامج.SPSS

المطلب الأول : اختبارنموذج الدراسة:

سيتم في هذا الجانب دراسة أثر المتغيرات المستقلة للدراسة في المتغير التابع، كما سيتم التطرق إلى اختبار فرضيات الدراسة للتأكد من صحتها وذلك بناء على نتائج اختبار الانحدار الخطي المتعدد.

1.1.اختبار الفرضيات

من أجل دراسة فرضيات نموذج الدراسة واختبارها فقد تم إجراء اختبار نموذج الانحدار الخطي المتعدد للتأكد من وجود أثر للمتغيرات المستقلة (التكنولوجيا و المتغير البشري و المتغير المالي) على المتغير التابع التهرب الضريبي.

- **الخطوة الأولى:** تحديد كل من (معامل الارتباطالمتعدد، معامل التحديد، معامل التحديد المعدل) وذلك قصد قياس درجة العلاقة بين كل المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النموذج المختبر.
- **الخطوة الثانية:** تحديد جدول تحليل التباين *(ANOVA)* من أجل اختبار معنوية النموذج المعتمد وذلك بناء على نتائج اختبار فيشر.
- **الخطوة الثالثة:** تقدير معاملات الانحدار واختبارها وذلك بهدف تحديد مدى تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير الثاني، وكذا اختبار الدلالة الإحصائية للنموذج المعتمد.

وقبل التطرق إلى اختبار الفرضية الرئيسية لابد من الإشارة إلى نموذج الدراسة الحالية المعتمد:

أ. **نموذج الدراسة وفرضياتها:** انطلاقا من الإشكالية الرئيسية للدراسة المتعلقة بتأثير تعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

يؤثرتعميم الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي

ومن أجل الإحاطة الجيدة بالفرضية الرئيسية تمت تجزئتها إلى الفرضيات الفرعية التالية:

- H1 : يوجد اثر موجب وذو دلالة إحصائية للتكنولوجيا في الحد من التهرب الضريبي .
- H2 : يوجد اثر موجب وذو دلالة إحصائية للبعد البشري في الحد من التهرب الضريبي.
- H3 : يوجد اثر موجب وذو دلالة إحصائية للبعد المالي في الحد من التهرب الضريبي .

ب. معامل التحديد المعدل، معامل التحديد، معامل الارتباط المتعدد:

من أجل اختبار هذه الفرضيات الفرعية تمت الاستعانة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد والذي تم عرض نتائجه في الجدول الموالي:

الجدول رقم (2-16): معامل الارتباط المتعدد، معامل التحديد، معامل التحديد المعدل

النموذج	R	معامل التحديد R^2	معامل التحديد المصحح R	الخطأ المعياري
	0.424	0.180	0.131	0.38013

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

يتضح من خلال الجدول أعلاه ان هناك علاقة ارتباط موجبة ضعيفة بين المتغيرات المستقلة المتمثلة في التكنولوجيا و العامل البشري و العامل المالي في الحد من التهرب الضريبي، حيث قدرت قيمة معامل الارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات ب 0.424

كما استطاعت المتغيرات المستقلة تفسير ما قيمته 18% من المتغير التابع والباقي يعود لمتغيرات أخرى تؤثر هي الأخرى على التهرب الضريبي لم يتم ادراجها في النموذج، أما قيمة معامل التحديد المعدل بلغت قيمته 13.1% وبما أن قيمته قريبة من قيمة معامل التحديد فهذا يدل على جودة نموذج الدراسة المقترح.

ت. جدول تحليل التباين (*ANOVA*)

الجدول رقم (2-17): جدول تحليل التباين (ANOVA)

النمودج	مجموع المربعات	درجة الحرية	متوسط المربعات	أحصائية فيشر المحسوبة F	القيمة الاحتمالية Sig	مستوى الدلالة sig	الدلالة
الانحدار	1.614	3	0.538	3.722	0.017	0.05	دال إحصائيا
البواقي	7.370	51	0.145	-		-	
الكلي	8.983	54	-	-		-	

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

يتضح من خلال الجدول أعلاه وبناء على نتائج اختبار Fisher ان القيمة الاحتمالية للنموذج تساوي 0.017 وهي أقل من مستوى الدلالة (5%) وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج الانحدار ذو دلالة احصائية وان هناك واحد على الأقل من معاملات الانحدار يختلف عن الصفر، ومنه فإن نموذج دراسة أثر كل من التكنولوجيا و العامل البشري و العامل المالي على الحد من التهرب الضريبي ذو دلالة احصائية من الناحية الإحصائية الكلية.

ث. تقدير معاملات النموذج واختبارها:

الجدول الموالي يمثل تقدير معاملات النموذج واختبارها:

الجدول رقم (2-18): تقدير معاملات النموذج واختبارها

النمودج	معامل B	الخطأ المعياري	معامل Beta	t	القيمة الإحتمالية sig	مستوى الدلالة	النتيجة
الحد الثابت	3,255	,4950	,4950	6,575	,0000	0.05	دالة إحصائيا
البعد التكنولوجي	,0650	,1110	,1110	,5860	,5600	0.05	غير دالة إحصائيا
البعد البشري	-,1680	,1100	,1100	-1,522	,1340	0.05	غير دالة إحصائيا
البعد المالي	,3320	1080	,1080	3,090	,0030	0.05	دالة إحصائيا

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على مخرجات برنامج *SPSS V27*

يتضح من الجدول أعلاه ما يلي:

الفرضية الأولى H1: تنص الفرضية الأولى على وجود أثر إستعمال تكنولوجيا الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي و بالنظر إلى نتائج تحليل الإنحدار الذي أظهر عدم وجود دلالة إحصائية لهذا البعد حيث قدر مستوى الدلالة ب 0.560 و هي أكبر من مستوى المعنوي 5% و هو ما يعني رفض الفرضية.

الفرضية الثانية H2: تنص الفرضية الثانية على وجود أثر لتحكم البعد البشري في الحد من التهرب الضريبي و بالنظر إلى نتائج تحليل الإنحدار الذي أظهر عدم وجود دلالة إحصائية لهذا البعد حيث قدر مستوى الدلالة ب 0.134 و هي أكبر من مستوى المعنوي 5% و هو ما يعني رفض الفرضية.

الفرضية الثالثة H3: تنص الفرضية الثالثة على وجود أثر للبعد المالي في الحد من التهرب الضريبي و بالنظر إلى نتائج تحليل الإنحدار الذي أظهر وجود دلالة إحصائية لهذا البعد حيث قدر مستوى الدلالة ب 0.003 و هي أقل من مستوى المعنوي 5% و هو ما يعني قبول الفرضية.

– كما أنه تجدر الإشارة إلى أنه بلغت قيمة الحد الثابت في النموذج 3.255 وهو ذو دلالة احصائية لأن قيمة Sig تساوي 0.000 وهي أقل من مستوى الدلالة الإحصائية 5%.

خلاصة الفصل

تم في هذا الجزء ترجمة إشكالية الدراسة وفرضياتها إلى تحقيق ميداني قائم على استبيان إلكتروني موجه إلى عينة من موظفي مديريتَي الضرائب بولايتي إيليزي وجانت، بغية قياس أثر الأبعاد التكنولوجي والبشري والمالي للدفع الإلكتروني في الحدّ من ظاهرة التهرب الضريبي. اعتمدت المنهجية على مجتمع مكوّن من 172 موظفًا، اختيرت منه عيّنة عشوائية ضمت 56 مشاركًا (55 استبيانًا صالحًا للتحليل)، وجُمعت البيانات باستخدام مقياس ليكرت الخماسي. وأظهر فحص أدوات القياس عبر برنامج SPSS أن الثبات مقبول (Cronbach's $\alpha = 0.712$) والصدق مرتفع ($\sqrt{\alpha}$ = 0.843).

أبانت التحليلات الوصفية أن غالبية المستجيبين (65.5%) ينتمون إلى الفئة العمرية 30–45 سنة، وأن النساء يشكلن 58.2% منهم، بينما يحمل 47.3% شهادة ليسانس. وبلغ المتوسط الحسابي لأبعاد الدفع الإلكتروني 3.58 للتكنولوجي، و3.86 للبشري، و3.67 للمالي، في حين حقق التهرب الضريبي متوسطًا قدره 4.06، مما يعكس توافقًا من "موافق" إلى "موافق بشدة". وفي اختبار فرضيات الدراسة بنموذج الانحدار الخطي المتعدد، وُجد ارتباط إيجابي ضعيف ($R = 0.424$، $R^2 = 0.180$) مع دلالة إحصائية للنموذج ككل ($F = 3.722$ ، $p = 0.017$). وعلى مستوى المتغيرات المستقلة، اكتُشف أن البُعد المالي وحده يمتلك تأثيرًا إيجابيًا ودالًا إحصائيًا على الحدّ من التهرب الضريبي ($\beta = 0.332$ ، $p = 0.003$)، بينما كان أثر البُعدين التقني والبشري غير دال ($p > 0.05$).

تُبرز هذه النتائج أهمية توجيه الموارد المالية لدعم وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني كآلية فعالة لتعزيز إجراءات التحصيل وتقليص الثغرات الضريبية، مع ضرورة إعادة النظر في جوانب البنية التحتية والتدريب لضمان تكاملية أوسع تشمل الجوانب التقنية والبشرية في مواجهة التهرب الضريبي.

الخاتمة

الخاتمة :

ختاما فإن تعميم الدفع الإلكتروني يعد خطوة استراتيجية مهمة نحو تعزيز الشفافية المالية في الحد من التهرب الضريبي، من خلال دراسة ميدانية وتحليل إحصائي لعدد من الأبعاد المرتبطة بالموضوع. وبعد اختبار الفرضيات الثلاث المعتمدة في البحث باستخدام نموذج تحليل الانحدار، تبيّن ما يلي:

نتائج الدراسة

* أظهرت نتائج الفرضية الأولى المتعلقة بأثر استعمال تكنولوجيا الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي عدم وجود دلالة إحصائية، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.560)، وهو أكبر من المستوى المعتمد (5%)، ما يستوجب رفض هذه الفرضية.

* كما تم رفض الفرضية الثانية التي تفترض وجود أثر للبعد البشري في الحد من التهرب الضريبي، حيث بلغ مستوى الدلالة (0.134)، وهو أيضًا أكبر من 5%.

* في المقابل، تم قبول الفرضية الثالثة التي تنص على وجود أثر للبعد المالي في الحد من التهرب الضريبي، إذ بلغ مستوى الدلالة (0.003)، وهو أقل من 5%، مما يدل على أن هذا البعد يلعب دورًا فعّالًا ومؤثرًا في محاصرة ظاهرة التهرب الجبائي.

وبناءً على هذه النتائج، يمكن القول إن تعميم الدفع الإلكتروني لا يؤدي بالضرورة إلى الحد من التهرب الضريبي ما لم يُرافق بجملة من الشروط، لاسيما ما يتعلق بالجاهزية المالية والهيكلية للمنظومة الجبائية، وتعزيز الرقابة المالية، وتوفير الحوافز المناسبة، دون إغفال أهمية تأهيل الموارد البشرية وتطوير ثقافة التعامل الإلكتروني لدى كل من المكلفين بالضريبة والإدارة الجبائية على حد سواء.

توصيات الدراسة : ومن ثم، توصي الدراسة

بضرورة الاهتمام بالبُعد المالي وتطويره باعتباره العامل الأكثر تأثيرًا، إلى جانب العمل على تجاوز العقبات التقنية والبشرية التي تحول دون فعالية أنظمة الدفع الإلكتروني في تحقيق أهدافها الجبائية.

كذلك ضرورة توسيع شبكة الدفع الإلكتروني و تطوير البنية التحتية الرقمية .

تحفيز المكلفين بالضريبة على إستعمال وسائل الدفع الإلكتروني عبر تخفيضات أو إمتيازات ضريبية.

و كذلك تعزيز الوعي الجبائي و تقافة الدفع الإلكتروني لدى الفاعلين الإقتصاديين

الملاحق

الملاحق :

الأخ الفاضل / الأخت الفاضلة: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته الإستبيان الذي بين يديك هو إحدى أدوات الدراسة لإعداد مذكرة ماستر تخصص: إدارة أعمال بالمركز الجامعي إليزي، تحت عنوان:

أثر تعميم وسائل الدفع الإلكتروني في الحد من التهرب الضريبي

نلتمس منكم التكرم بالإجابة على الإستبيان المرفق، بدقة وموضوعية وذلك لما لإجابتكم من أهمية نعتمد عليها في نتائج هذه الدراسة،كما نؤكد لكم بأن المعلومات الواردة في هذا الإستبيان ستعامل بسرية تامة، ولن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

تقبلوا منا أسمى عبارات الإحترام والتقدير، شاكرين لكم مسبقا على حسن تعاونكم معنا

الطلبة: مصباحي الهاشمي أباحمو محمد أ.د.ميدون إلياس

الجنس: ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: أقل من 30سنة ☐ من 30 إلى45 سنة ☐ أكبر من 45سنة ☐

1. المؤهل العلمي:

شهادة مهنية ☐ شهادة ماستر ☐ شهادة ليسانس ☐ دراسات عليا ☐

2. الولاية:.....

3. الرتبة الوظيفة:.

مفتش ضرائب ☐ رئيس مصلحة ☐ موظف في التحصيل والرقابة ☐ عون رقابة جبائية ☐

4. الاقدمية في العمل :

أقل من 5 سنوات ☐ من5 إلى 10 سنوات ☐ من 10 إلى 15سنة ☐ أكثر من 15 سنة ☐

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
01	تتوفر بنية تحتية إلكترونية مناسبة لتفعيل وسائل الدفع الإلكتروني في مركز الضرائب.					
02	تعدّ أنظمة الدفع الإلكتروني الحالية آمنة وموثوقة للاستخدام.					
03	يتم تحديث الأنظمة الإلكترونية بشكل دوري لضمان فعاليتها.					
04	تتاح الإنترنت بسرعة وكفاءة في مقر العمل.					
05	تعتبر منصة الدفع الإلكتروني سهلة الاستخدام ومتوافقة مع مختلف الأجهزة.					

المحور الثاني: متطلبات تطبيق وسائل الدفع الإلكتروني

القسم الأول:البعد التكنولوجي

القسم الثاني:البعد البشري

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق	لاأوافق بشدة
01	يتمتع الموظفون بالمهارات اللازمة للتعامل مع أنظمة الدفع الإلكتروني.					
02	يتلقى الموظفون تكويناً دورياً حول كيفية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.					
03	يملك الموظفين وعي كافٍ لدى بأهمية استخدام وسائل الدفع الإلكتروني.					
04	يُبدي الموظفون استعداداً للتكيف مع أنظمة الدفع الإلكتروني الحديثة.					
05	تشجع الإدارة وتدعم الانتقال إلى وسائل الدفع الإلكتروني.					

القسم الثالث: البعد المالي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لاأوافق
01	تتوفر الميزانية الكافية لتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني.					
02	يتم تخصيص موارد مالية كافية لصيانة ودعم الأنظمة الإلكترونية.					
03	يقلل اعتماد وسائل الدفع الإلكتروني من التكاليف الإدارية.					
04	توفر البنوك والمؤسسات المالية دعماً فعالاً لعمليات الدفع الإلكتروني.					
05	تكاليف استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مناسبة للمكلفين بالضريبة.					

المحور الثالث: التهرب الضريبي

القسم الأول: فعالية التحصيل الضريبي

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لاأوافق
01	يؤدي الدفع الإلكتروني إلى تسريع عملية التحصيل الضريبي وتقليل التأخرات.					
02	يقلل التحصيل الإلكتروني من الأخطاء البشرية في تسجيل المعاملات.					
03	يزيد الدفع الإلكتروني من دقة المعطيات المالية الخاصة بالمكلفين بالضريبة					

القسم الثاني: تخفيض التهرب الضريبي.

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لاأوافق
01	يؤدي تعميم الدفع الإلكتروني إلى تقليل التعاملات النقدية غير الرسمية.					
02	يحد النظام الإلكتروني من فرص التلاعب في التصريحات الجبائية.					
03	يقلص الدفع الإلكتروني من الفجوات التي يستغلها المكلفون للتهرب الضريبي					

القسم الثالث: الشفافية والرقابة

الرقم	العبارة	أوافق بشدة	أوافق	محايد	لا أوافق بشدة	لاأوافق
01	يعزز استخدام وسائل الدفع الإلكتروني شفافية المعاملات المالية.					
02	يساهم الدفع الإلكتروني في تقليص فرص إخفاء الإيرادات الحقيقية من طرف المكلفين بالضريبة					
03	يسهل النظام الإلكتروني مراقبة التدفقات المالية المصرّح بها.					

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,712	24

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,703	15

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,644	9

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	23	41,8	41,8	41,8
	أنثى	32	58,2	58,2	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 30سنة	7	12,7	12,7	12,7
	من 30الى 45 سنة	36	65,5	65,5	78,2
	اكبر من 45سنة	12	21,8	21,8	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

المؤهل.العلمي

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	شهادة مهنية	11	20,0	20,0	20,0
	ليسانس	17	30,9	30,9	50,9
	ماستر	26	47,3	47,3	98,2
	دراسات عليا	1	1,8	1,8	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

الولاية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اليزي	19	34,5	34,5	34,5
	جانت	36	65,5	65,5	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

الرتبة.الوظيفية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	رئيس مصلحة	8	14,5	14,5	14,5
	مفتش ضرائب	30	54,5	54,5	69,1
	موظف في التحصيل والرقابة	12	21,8	21,8	90,9
	عون رقابة جبائي	5	9,1	9,1	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

الخبرة.المهنية

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	اقل من 5سنوات	23	41,8	41,8	41,8
	من 5الى 10 سنوات	10	18,2	18,2	60,0
	اكثر من 10سنوات	22	40,0	40,0	100,0
	Total	55	100,0	100,0	

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
عبارة1	55	2	5	3,85	,931
عبارة2	55	1	5	3,76	,999
عبارة3	55	1	5	3,64	,754
عبارة4	55	1	5	3,07	,979
عبارة5	55	1	5	3,60	,784
X1	55	2,60	4,80	3,5855	,53590
N valide (liste)	55				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
عبارة6	55	1	5	3,95	,870
عبارة7	55	1	5	3,62	1,097
عبارة8	55	2	5	3,78	,658
عبارة9	55	1	5	3,93	,690
عبارة10	55	2	5	4,07	,790
X2	55	2,40	5,00	3,8691	,53641
N valide (liste)	55				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
عبارة11	55	1	5	3,49	1,120
عبارة12	55	1	5	3,45	,978
عبارة13	55	1	5	3,93	,766
عبارة14	55	1	5	3,62	,972
عبارة15	55	1	5	3,89	,854
X3	55	2,20	5,00	3,6764	,50697
N valide (liste)	55				

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
عبارة16	55	4	5	4,31	,466
عبارة17	55	1	5	3,91	,948
عبارة18	55	2	5	4,09	,752
عبارة19	55	2	5	4,02	,850
عبارة20	55	1	5	3,96	,860
عبارة21	55	2	5	4,11	,658
عبارة22	55	1	5	4,24	,693
عبارة23	55	1	5	3,75	1,058
عبارة24	55	1	5	4,16	,764
Y	55	2,89	5,00	4,0606	,40787
N valide (liste)	55				

Récapitulatif des modèles[b]

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation	Durbin-Watson
1	,424[a]	,180	,131	,38013	1,665

a. Prédicteurs : (Constante), X3, X2, X1

b. Variable dépendante : Y

ANOVA[a]

Modèle		Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1	Régression	1,614	3	,538	3,722	,017[b]
	de Student	7,370	51	,145		
	Total	8,983	54			

a. Variable dépendante : Y

b. Prédicteurs : (Constante), X3, X2, X1

Coefficients[a]

Modèle		Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
		B	Erreur standard	Bêta		
1	(Constante)	3,255	,495	,495	6,575	,000
	X1	,065	,111	,111	,586	,560
	X2	-,168	,110	,110	-1,522	,134
	X3	,332	,108	,108	3,090	,003

a. Variable dépendante : Y